

Distr.
GENERAL

A/51/208
S/1996/543
12 July 1996
ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

بنود جدول الأعمال ٢١، و ٣٣، و ٣٤، و ٣٥، و ٤٤،
و ٤٥، و ٤٦، و ٤٨، و ٥٠، و ٥٦، و ٦٠، و ٦٦، و ٧١،
و ٩٦، و ٩٧، و ٩٨، و ٩٩، و ١٠١، و ١٠٣، و ١٠٤،
و ١٠٥، و ١١٣، و ١١٥، و ١١٦، و ١١٨، و ١٥٤ من
القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

قضية فلسطين

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الحالة في البوسنة والهرسك

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة

تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون

الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

خطة للتنمية

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة

بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين

والمعوقين والأسرة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام

من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طياً، باللغتين الانكليزية والفرنسية، الوثائق الختامية لمؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المعقود في ليون في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتتضمن بياناً من الرئيس، والإعلان الاقتصادي، وتقرير وزراء المالية بشأن الاستقرار النقدي الدولي، والقرارات المتعلقة بالبوسنة والهرسك والإعلان المتعلق بالإرهاب.

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٦ و ٦٠ و ٦٦ و ٧١ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨ و ١٥٤ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آلان ديجاميه

المرفق الأول

مؤتمر قمة ليون

بيان من الرئيس

ليون، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦

نحو مزيد من الأمن والاستقرار في عالم يتسم بمزيد من التعاون

ناقشنا، نحن المشتركون في قمة ليون، الفرص والتحديات التي تواجهنا إذ نقرب من القرن الحادي والعشرين. وقد اتفقتنا على أن أمامنا فرصا هائلة للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه اللحظة التاريخية لتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المعمورة، بالرغم من أننا لا نزال بحاجة إلى التصدي للتحديات الكثيرة التي تتطلب نطاقا واسعا من التعاون الدولي على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد ناقشنا الكيفية التي تمكننا من بناء نظام دولي أفضل لضمان الأمن والاستقرار. واعترفنا بأن علينا أن نعمل أولا على تخفيف حدة التوترات وفض الصراعات. كما اتفقتنا على أنه ليس من الممكن إدامة الأمن والاستقرار إلا عندما يتم بناؤهما على الاحتياجات الأساسية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان وإقامة المؤسسات الديمقراطية وتوفير الأمن الفردي لكل مواطن، وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي. وفي عالم يتزايد ترابطه وتفاعله وتتسارع فيه نزعة العولمة، جددنا تصميمنا على العمل معا فيما بيننا وفي شراكة مع زعماء البلدان الأخرى لاغتنام الفرص ومواجهة التحديات بأفضل طريقة ممكنة.

أولا - المسائل العالمية

هناك حاجة إلى معالجة المسائل الرئيسية على صعيد شامل. وجميع البلدان عرضة للاستفادة من تعزيز الأمن الذي يوفره تعزيز منظمة الأمم المتحدة والتقدم المحرز في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة ونزع السلاح بالإضافة إلى النضال الفعال ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وجميع البلدان تستفيد من تعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. أما حماية البيئة والسلامة النووية والأنواع الجديدة من الأوبئة، فتشكل تحديات مشتركة علينا أن نتصدى لها على نحو ملائم. وجميع البلدان مهتمة باغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات. ونحن ملتزمون في هذا الصدد بالتعاون النشط فيما بيننا، ومع شركائنا الآخرين، لمعالجة هذه المسائل العالمية بروح من الفعالية والتضامن.

١ - الأمم المتحدة

إننا نؤكد من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. وكما لاحظ العديد من رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ الميثاق، فإن الأمم المتحدة مدعوة للاضطلاع بدور متزايد مع اقتراب القرن الحادي والعشرين. ولا نزال نعتبر الأمم المتحدة بمثابة حجر الزاوية في نظام دولي يتسم بنجاحه أو فشله بأهمية متزايدة بالنسبة لأمن البشر، بما في ذلك التنمية داخل البلدان والشراكة فيما بينها. ونحن ملتزمون بتحقيق نتائج عملية عاجلة في ميدان تجديد الأمم المتحدة، بحيث تتمكن، بالنسبة للأفراد والبلدان على السواء، من الاستجابة بسهولة وفعالية لما يطلب منها، وتثبت أهميتها بوضوح أشد في مجال البحث عن حلول لمشاكلنا العالمية المشتركة.

وحتى نمكن الأمم المتحدة من مواجهة تحدياتها، فإننا على قناعة بضرورة تحقيق تقدم نحو إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها. ونحن نتعهد بتكثيف دورنا في أعمال الأفرقة الرفيعة المستوى والأفرقة العاملة التي أنشأتها الجمعية العامة لهذا الغرض للمساعدة على كفاءة التوصل إلى نتائج لجهودنا تكون متوازنة وفعالة وذات توقيت مناسب. وسنعمل مع الأعضاء الآخرين في شتى أنحاء منظومة الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف.

وإننا، إذ نعي المخاطر التي تفرضها الأزمة المالية الراهنة على قدرة الأمم المتحدة على العمل، مصممون على تشجيع التوصل على التوازي وفي أقرب وقت ممكن إلى حل طويل الأجل يستند إلى اعتماد جدول أنصبة مقررة يكون أكثر إنصافا، وإلى احترام الدول الأعضاء الدقيق لالتزاماتها المالية، وإلى سداد المتأخرات.

والأمم المتحدة تعتبر الهيئة المسؤولة أساسا عن السلام والأمن الدوليين وفقا للمهمة التي أناطها بها ميثاق المنظمة، ويجب أن تظل كذلك. ومن المهم تطوير قدرتها على العمل بسرعة وفعالية أكبر لمواجهة التهديدات الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري كذلك أن تتحمل الدول الأعضاء المسؤوليات الملقاة على عاتقها داخل إطار الأمم المتحدة تحملا تاما.

وإننا نؤكد أهمية تعزيز الظروف المفضية إلى السلام كأنجع وسيلة لمنع نشوب الصراعات. ونؤيد وضع صكوك أكثر مرونة من أجل السلام، بما في ذلك وساطة الشيوخ من رجال الدولة وممثلي الأمم المتحدة. وإننا نشعر بالتشجيع من جراء النجاح البارز الذي حققته بعثتا حفظ السلام مؤخرا في هايتي (بعثة الأمم المتحدة في هايتي) والبوسنة (قوة التنفيذ). وإننا نلاحظ المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الأطراف نفسها لإنهاء الصراعات وإعادة إقرار السلام وتحقيق الاستقرار. ونحن نؤيد تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع بزيادة تطوير مبادرة الترتيبات الاحتياطية وفريق الانتشار السريع الكائن في المقر، فضلا عن الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة قدرة الأمانة العامة على نشر عمليات جديدة لحفظ السلام بسرعة وعلى إدارة العمليات القائمة إدارة فعالة. وإننا نحیی الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان

التي دمرتها الصراعات وهي تعيد بناء مجتمعاتها: وهذه التدابير تسهم مساهمة حاسمة في إقامة سلام دائم. ونرحب بالمساهمة التي تقدمها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المنظمات والترتيبات الإقليمية تحقيقا للاستقرار الدولي، وبتطوير تعاونها مع الأمم المتحدة.

٢ - حقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية وحالات الطوارئ الإنسانية

إننا نؤكد التزامنا الراسخ بعالمية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يعتبر تعزيزها وحمايتها واحدا من الاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي. ونحن ندين جميع أشكال التمييز والتعصب، بما فيها النزعة القومية العدوانية وإساءة معاملة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

وإننا، إذ نضع ذلك في اعتبارنا، نلتزم بكفالة استمرار هذا الفهم مرشدا لسياساتنا. كما نؤكد من جديد تأييدنا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان كمنسق لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، ونثني على مساهمته في ميادين الإشعار المبكر، واتقاء الصراعات، وبناء السلام. وسنسعى لكفالة استفادة النساء، فضلا عن الرجال، استفادة تامة وعلى قدم المساواة من الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي كررنا تأكيدها بمناسبة مؤتمر بيجين، واحترام حقوق الأطفال.

ونحن نعرب عن تأييدنا التام لجهود المحكمتين الدوليتين التي ترمي إلى محاكمة الأشخاص الذين اتهموا رسميا بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، وملتزم بإتاحة الموارد الكافية للمحكمتين للوفاء بولايتهما. وفي الوقت نفسه، فإننا نعرب عن شجبنا العميق لعدم تعاون أي جهة كانت مع المحكمتين، ولا سيما عدم اعتقال الأشخاص المتهمين وعدم تسليمهم، ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزامها بالتعاون.

وإننا نعرب عن تأييدنا النشط في جميع أنحاء العالم لعملية التحول إلى الديمقراطية، التي تعتبر ضمانا أساسيا لاحترام حقوق الإنسان. وسنقدم المساعدة على إجراء انتخابات حرة نزيهة، ولتعزيز المؤسسات والمعايير الديمقراطية. وينبغي للمساعدات الدولية، بما فيها المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية من أجل التطوير الديمقراطي، أن تساهم كذلك في تعزيز حرية وسائط الإعلام، ودعم سيادة القانون، ومساءلة المؤسسات العامة (بما فيها تدريب الشرطة)، وتوسيع نطاق المجتمع المدني.

وتعتبر حالات الطوارئ الإنسانية، التي كثيرا ما تأتي نتيجة للأزمات السياسية، من دواعي قلقنا البالغ. ونحن نشني بوجه خاص على العمل الذي تضطلع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها في هذا الميدان. ونحن مصممون بشدة على مواصلة تقديم المساعدة إلى جموع السكان المحتاجين، وندعو إلى تنسيق الجهود وترشيدها من أجل تقديم المساعدة على نحو أكفأ.

٣ - عدم الانتشار ومراقبة التسليح ونزع السلاح

إننا نؤكد تعهدنا بإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب بحيث يصبح بالإمكان التوقيع عليها في مطلع الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر المقبل. وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة على أن تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب أي تفجير لاختبار الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر. وانتظاراً لبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ينبغي أن تمارس الدول الحائزة للأسلحة النووية أقصى درجات التحفظ.

ونحن نرى أن هذه المعاهدة ستكون خطوة رئيسية في سبيل تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذ الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد من جديد التزامنا بالأهداف المحددة في وثيقة المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، المعتمدة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ عند اختتام مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن مصممون على الإسهام في فعالية العملية المعززة الهادفة إلى استعراض معاهدة عدم الانتشار السابقة على مؤتمر الاستعراض التالي، الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٠ وستجتمع لجنته التحضيرية في عام ١٩٩٧.

وبالروح ذاتها، نحيط علماً بقيام دول جنوب شرق آسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في بانكوك، بتوقيع المعاهدة التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونرحب بقيام روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتوقيع بروتوكولات معاهدة راروتونغا التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، وكذلك بقيام الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في ١١ نيسان/أبريل بتوقيع معاهدة بيلندابا التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وقيام الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والصين بتوقيع بروتوكولاتها ذات الصلة. إن إنشاء هذه المناطق الجديدة الخالية من الأسلحة النووية وتعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية في دعم البروتوكولات ذات الصلة يساعدان مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٠ على تحقيق الهدف المتمثل في استحداث مناطق إضافية من هذا القبيل.

ونؤكد كذلك على الأهمية التي نعلقها على بدء التفاوض في وقت مبكر، استناداً إلى الولاية المتفق عليها في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. ونتطلع إلى السريان المبكر للمعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ونعتبر معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية حجر زاوية في الاستقرار الاستراتيجي.

ونؤكد من جديد الأهمية التي نعلقها على بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنواصل العمل بجد على تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، بما في ذلك إنشاء آلية تحقق فعالة. كذلك،

نتوقع السريان المبكر لمعاهدة الأجواء المفتوحة، التي تمثل سابقة في مجال تدابير بناء الثقة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

إننا نشعر بقلق متزايد إزاء انتشار الأسلحة التقليدية والوفيات والإصابات المتمخضة عن ذلك بالآلاف، لا سيما التي تصيب المدنيين وتصيب الأطفال بصورة خاصة. ونرحب بنتائج مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية لسنة ١٩٨٠. ونعرب عن سرورنا لأن المؤتمر الاستعراضي الأول هذا توصل إلى توافق في الآراء بشأن بروتوكول جديد لأسلحة الليزر وبروتوكول معزز بشأن الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وندعو جميع الدول إلى بذل كل جهد مستطاع لكفالة فرض حظر عالمي على خطر انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد واستعمالها عشوائيا ونرحب بحالات الوقف الاختياري والحظر التي اعتمدها بالفعل عدد من البلدان بشأن إنتاج هذه الأسلحة واستعمالها وتصديرها، والخطوات المتخذة من جانب واحد لتخفيض الترسانات، وكذلك المبادرة الرامية إلى معالجة هذه المشكلة الملحة.

ونؤكد على أهمية تعزيز الدعم الدولي لجهود اكتشاف الألغام البرية وإزالتها ومساعدة الضحايا.

وندعو من جديد جميع البلدان إلى دعم استمرار أعمال سجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية، الذي يمثل آلية هامة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة فيما بين البلدان، على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي، ونلاحظ أن المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة تدعو إلى "أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وتستطيع المنظمات الإقليمية أن تساعد على تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة التي تخفف من تكديس الأسلحة التقليدية المفرط. ونرحب، مع الارتياح، بالترتيب المستهل في فارسنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لتعزيز الشفافية وزيادة المسؤولية فيما يختص بنقل الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج، وسنتعاون بشأن تنفيذه تنفيذا فوريا تاما. ونرحب بنتائج المؤتمر الأول لاستعراض معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فقد جددت الدول الأطراف في تلك المناسبة التزامها بضمن سلامة المعاهدة والوفاء بجميع التزاماتها. وأعلنت الدول الأطراف التزامها بالشروع في عملية تكييف للمعاهدة حفاظا على إمكانية بقائها في المستقبل. ونحیی الحسم التعاوني لمسألة جناح معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

٤ - السلامة النووية والأمن النووي

إننا نرحب مع الارتياح بالتقدم العظيم المحرز في ميدان السلامة النووية والأمن النووي خلال مؤتمر قمة موسكو، المعقود في نيسان/أبريل من هذه السنة.

وقد اتخذنا خطوة هامة في سبيل تعزيز التعاون الدولي كي يصبح استعمال الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم منسجما مع المبادئ الأساسية للسلامة النووية. ونجدد التأكيد على التزامنا، الذي قطعناه في موسكو، بأرفع مستوى معترف به دوليا للسلامة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه لا بد من وضع السلامة النووية فوق سائر الاعتبارات. ونؤكد من جديد على التزامنا بجميع المبادئ التي نصت عليها

اتفاقية السلامة النووية، ونحث جميع البلدان على التصديق على هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، وعلى الاشتراك في آليات الاستعراض التي يجريها الأطراف النظراء. ونؤكد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في مجالات وضع التشريعات الداخلية ذات الصلة، وتعزيز النظام الدولي فيما يخص المسؤولية النووية، والإعداد لاتفاقية دولية بشأن سلامة إدارة النفايات المشعة. وما زلنا ملتزمين بمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع سياسات للطاقة تتسم بالكفاءة وتستهدف تحقيق السلامة.

وإننا نرحب باعتماد البرنامج الخاص بمنع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية ومكافحته، ونحث الدول الأخرى بقوة على الالتزام بهذه الخطة؛ اتباعا لمثال أوكرانيا. ونؤكد من جديد على ضرورة تعزيز التدابير الكفيلة بالمحاسبة على المواد النووية ومراقبتها وحمايتها المادية. كما نعتزف بالحاجة إلى تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة للأغراض الدفاعية. وسوف يناقش هذا الأمر الأخير بمناسبة اجتماع للخبراء سيعقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. ونؤيد الجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لكفالة وضع المواد النووية الحساسة (البلوتونيوم المنفصل واليورانيوم الشديد الإثراء)، التي يُذكر بأنه لا يقصد بها الاستعمال لسد الحاجات الدفاعية، في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وضمامنا لتحقيق متابعة سريعة فعالة لما اتخذه مؤتمر قمة موسكو من قرارات بشأن مسائل عدم الانتشار، اتخذنا المبادرات التالية:

- ستضطلع فرنسا، بالنيابة عنا، بالمضي في مسالك ترمي بها إلى تشجيع مزيد من البلدان على اعتماد "برنامج منع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية ومكافحته";
- سيعقد في أسرع وقت ممكن اجتماع يخصص لتنفيذ هذا البرنامج، بمشاركة الوكالات والوزارات المعنية بمنع الإتجار غير المشروع ومكافحته.

ونحن ندعو الدول كافة إلى الاسهام بالتنفيذ الكفء الفعال للتدابير الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات المقترح في "برنامج ٩٣+٢" الذي يبذل المزيد من الجهود للتوصل إلى بروتوكول نموذجي له تضعه لجنة مفتوحة باب العضوية تابعة لمجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا البرنامج يقدم إسهاما أساسيا في تحقيق تنظيم أشد إحكاما لعدم الانتشار النووي، وسيساعد على تجنب تكرار أية حالة تسمح لبلد خاضع للضمانات الكاملة بأن يجري أنشطة نووية غير معلن عنها.

٥ - البيئة

لحماية البيئة أهمية بالغة في مجال تعزيز التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الأخطار المحدقة، التي من قبيل الاحترار العالمي والتصحر وإزالة الغابات ونضوب الموارد وتعرض أنواع للانقراض والتنمية الحضرية غير المستدامة، نقرر أولوية عليا لإدماج الحماية البيئية إدماجا أكمل في جميع سياساتنا. إننا

نستكشف إمكانية الزيادة في حسابات دخلنا القومي لتحسين قياس موارد، كالغابات والمعادن والأسماك والقيمة الاقتصادية للهواء وجودة المياه والتربة. ونرحب بالإمكانيات العظيمة التي تتيحها صناعة حماية البيئة ذات الآثار الإيجابية بالنسبة للنمو الاقتصادي والعمالة في الأجل الطويل.

وسيكون عام ١٩٩٧ عاما حاسما بالنسبة للبيئة. ونحن نجدد التزامنا بجميع الاتفاقات المتوصل إليها في ريو، ونتعهد بالعمل على نجاح دورة عام ١٩٩٧ الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستفضي إلى تنفيذ هذه الاتفاقات على نحو أفضل. ونعلن التزامنا باتخاذ إجراءات قوية، ونتوقع أن يتحقق ما يلي في عام ١٩٩٧:

- نجاح مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ؛
- الاتفاق على الإجراءات الخاصة بتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك ترتيبات التنفيذ أو صكوكه المناسبة؛
- التفاوض بشأن وضع صك عالمي ملزم قانونا بشأن ملوثات عضوية ثابتة معينة؛
- التنفيذ العاجل لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التصحر.

ومن المهم كفاءة التقيد بالاتفاقات البيئية. ومما يدعو إلى القلق على وجه الخصوص الجريمة الدولية في مجالات كالاتجار غير المشروع بالمركبات الكلوروفلوروكربونية والأنواع المهددة بالانقراض والنفائات الخطرة. وسنقدر الالتزام بالاتفاقات البيئية الدولية وننظر في خيارات تعزيز هذا الالتزام.

ونريد أن نرى تحقيق مزيد من الفعالية من جانب المؤسسات الدولية المسؤولة عن البيئة والتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، نريد أن نرى الدور السياسي للجنة التنمية المستدامة قد ترسخ فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة: أي ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعمل بوصفها محفلا سياسيا رفيع المستوى يتعاون مع الوكالات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المالية، ويتحمل مهمة تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني، ويحدد المسائل المستجدة والثغرات القائمة بينها، ويكفل تحقيق تفهم مشترك لمفهوم التنمية المستدامة.

ونحتاج إلى مزيد من الدقة في توزيع الأدوار بين لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يترسخ بوضوح دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحفاز بوصفه صوت البيئة الصادر عن الأمم المتحدة، المسؤول عن تطوير السياسة البيئية والتحليل العلمي ورصد التقييم. ونؤيد الجهود المبذولة حاليا لإعادة تشكيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات إدارته.

وينبغي أن يكون الناس في بؤرة الاهتمام في سياساتنا. فالصحة البشرية تتعرض أحيانا للخطر من جراء تردي البيئة. وحيث توجد أخطار تنذر بأضرار بالغة أو لا يمكن إصلاحها، نؤيد التدابير القائمة على العلم السليم ومبدأ الحذر.

٦ - مجتمع المعلومات

نرحب باختتام مؤتمر مجتمع المعلومات والتنمية المعقود في مدراند (بجنوب أفريقيا)، الذي يمثل خطوة هامة لكفالة استفادة جميع البلدان من التغيير التكنولوجي.

إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وخدماتها تقدم إسهاما عظيما لتعزيز التنمية المستدامة في جميع البلدان. ولها إمكانيات هامة في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع ديمقراطية المشاركة ووسائل الإعلام الحرة. كما ينبغي لها أن تعزز التنوع الثقافي واللغوي، وكذلك التنافس الدينامي.

ونتطلع إلى الاختتام العاجل للمفاوضات التي تجري في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، ونشجع التعاون الكامل فيما بين البلدان وما هو موجود من منظمات دولية وغير حكومية بهدف تعزيز المشاريع التي توضح استعمالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ونعلن التزامنا بتدعيم الشراكة بين الجمهور والقطاع الخاص.

وندعو إلى اتخاذ نهج تعاوني يعزز الحصول على هذه التكنولوجيات على المستوى العالمي. ونؤكد على أهمية تحقيق حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية. ونحن مستعدون للتفكير في القضايا الأخلاقية والجنائية التي تظهر بظهور شبكات الاتصال على النطاق العالمي. وسندعم الجهود المبذولة على مستوى القطاعين العام والخاص لزيادة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية وتشجيع المنظمات الدولية على تقييم الدور المناسب الذي تستطيع أن تؤديه.

٧ - "برنامج علم التخوم البشرية"

إننا نعرب عن سرورنا لنتائج "برنامج علم التخوم البشرية" منذ استهلاله في البندقية في عام ١٩٨٧، ومنتظر مع الاهتمام نتيجة المؤتمر الحكومي الدولي المعني بإحراز مزيد من التقدم في هذا الموضوع، المقرر عقده في خريف عام ١٩٩٦.

٨ - الأمراض المعدية

إن الأمراض المعدية، التي من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والملاريا والكوليرا وإيبولا وأنواع السل والالتهاب الرئوي المقاومة للمضادات الحيوية، تشكل للناس من جميع الأمم خطرا لا يمكن القبول به ويصيب على نحو شديد سكان أفقر الدول. ونؤيد استحداث وتشغيل آليات لتقديم المعونة في مجال الوقاية من الأمراض القابلة للعدوى وتقصيها ومراقبتها والرد على

ظهورها وعودتها إلى الظهور من جديد. ونعيد تأكيد دعوتنا إلى تقديم جميع أشكال التعاون في مجالات البحث، والوقاية، وما يمكن تدبيره وتيسيره للناس من خدمات الرعاية الصحية والتشخيص عند معالجة هذه الأمراض ومكافحتها.

ولفت الانتباه إلى التدابير السابق اتخاذها في كل من بلداننا لتشجيع الأوساط العلمية في أبحاثها الرامية إلى اكتشاف العلاج لهذه الأمراض. ونتعهد بمواصلة هذا الجهد على الصعيد الوطني، وفي الوقت ذاته بتعزيز التعاون الدولي فيما بين أفرقة البحث في هذا الميدان.

وفضلا عن ذلك، سنواصل تمديد مختلف أنواع برامج تقديم المساعدة، لا سيما لصالح البلدان التي أصيبت أشد من غيرها بالإيدز وغيره من الأمراض المعدية. كما نشجع التعاون فيما بين جهاتنا التي تتشارك في مشاريع تعاونية مع أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بنقل خبرتنا فيما يتعلق بالإشراف والوقاية والبحث والتشخيص ومعالجة هذه الأمراض. وسنواصل العمل لكفالة توافر المعالجات المأمونة والفعالة لهذه الأمراض التي تسبب الموت في كثير من الحالات.

وإننا نؤيد بقوة جهود منظمة الصحة العالمية المبذولة لمكافحة الأمراض المعدية المستجدة والتي تعود إلى الظهور من جديد، وكذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز لتنسيق الجهود الدولية المبذولة لاستئصال وباء الإيدز العالمي.

٩ - المخدرات

تمثل المخدرات خطرا جسيما على مستقبل أجيالنا الناشئة وصحة مواطنينا وسلامة مجتمعاتنا. ونحن مصممون على تكثيف جهودنا المبذولة لمحاربة أي نوع من الاتجار بالمخدرات وجميع أشكال الإجراء المتصلة بها، بما فيها غسل الأموال. ولذلك، نحث جميع الدول على التقيد التام بالتزاماتها المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية المعنية بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمؤثرات العقلية، وبندي استعدادنا لتعزيز تعاوننا مع جميع البلدان التي تشترك في مكافحة المخدرات. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ونتوقع من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعالج هذه المشكلة أن تساعدنا على تحقيق مزيد من الانسجام والكفاءة في كامل مجموعة الإجراءات الهادفة إلى تخليص العالم من هذا الخطر.

١٠ - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

في هاليفاكس، طلبنا إلى فريق من الخبراء أن يستعرض كيفية مكافحة التطور السريع للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تمثل واحدا من الدواعي الرئيسية لقلقنا. ورغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة تماما، فإنها تهدد الأمم، وتهدد البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء.

ولذلك، نعلن التزامنا بما يلي:

- تعبئة كامل مواردنا ونفوذنا لمكافحة هذا الخطر.
- دعم وتعزيز المؤسسات القائمة التي تعنى بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنها الأمم المتحدة والشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) والمنظمة الجمركية العالمية.
- تشجيع جميع الدول على التمسك بالاتفاقيات والمعاهدات والترتيبات القائمة التي تعنى بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى تنفيذها تنفيذا كاملا.
- مقاومة الخطر الهائل الذي يشكله تجار المخدرات، بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وتكثيف الجهود لوضع هؤلاء في قفص الاتهام ومنعهم من غسل أموالهم.
- تقاسم المعلومات والخبرة للبحث عن المجرمين والتحقيق معهم ومقاضاتهم.
- زيادة التعاون التنفيدي فيما بين الوكالات ذات الصلة.
- منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية من استعمال أراضيها.
- اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، لا سيما تسليم المجرمين، لتطبيق العدالة على الهاربين.
- توفير أوسع نطاق ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة.
- حرمان المجرمين من أرباحهم غير المشروعة، باعتماد تشريعات مناسبة وتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.
- اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لمكافحة الفساد.

لذلك، فإننا، بغية تحقيق هذه الأهداف:

- نرحب بأعمال فريق الخبراء البارزين المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- نؤيد التوصيات الـ ٤٠ التي أعدها ذلك الفريق.
- نذكي هذه التوصيات لجميع الدول.

ونطلب إلى فريق الخبراء البارزين أن يكفل المتابعة الجادة لتنفيذ هذه التوصيات، وأن يقدم إلى مؤتمر القمة التالي تقريراً عن التقدم المحرز والتطورات المستجدة في هذا الميدان.

* * *

ثانياً - الحالات الإقليمية

١ - نلاحظ مع الارتياح المساهمات الهامة التي قدمتها المنظمات والمنتديات الإقليمية والأقليمية تحقيقاً للسلام والاستقرار والازدهار في جميع مناطق العالم، ونشجعها كل التشجيع على أن تواصل الاضطلاع بمهامها مع ابدائها الاحترام لسلامة وسيادة الدول الأعضاء فيها. وسنواصل تأييدنا لجميع الجهود التي تبذلها تلك المنظمات ولجميع المبادرات الإقليمية الرامية إلى إحلال التعاون وتدعيمه بين مختلف مناطق العالم بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بوضع نموذج للأمن المشترك بغرض مواصلة النظر فيه خلال مؤتمر قمة لشبونة كما نحيط علماً بالجهود المبذولة باستمرار لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في إطار رابطة الدول المستقلة. ونرحب بتكثيف التعاون داخل كل منطقة على حدة، ولا سيما في أوروبا بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وفي الأمريكتين ضمن منظمة الدول الأمريكية، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالسعي إلى توسيع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضمن المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما نشيد بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تجديد الصلة عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وإلى إقامة علاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فضلاً عن الاجتماع الآسيوي الأوروبي الأول المعقود هذه السنة في بانكوك. ونرحب بقيام الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الميدان السياسي والميدان الاقتصادي والميدان ذي البعد الإنساني.

٢ - ونحن ندعم فعلياً عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي الجارية منذ ما يزيد على خمس سنوات في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. ونرحب بما أحرزته هذه البلدان من تقدم نحو إحلال سيادة القانون وإقامة اقتصاد سوقي. ونرحب باحتمال توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدان أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق، ونشجع هذه الدول وغيرها من الدول على الإفادة تماماً من إمكانيات الاندماج المعروضة عليها. ونؤيد الجهود الرامية إلى إقامة علاقات حُسن جوار، ونشجع المبادرات المختلفة التي تدعم الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

٣ - ونرحب بالإنجازات الضخمة التي أحرزتها عملية السلام في الشرق الأوسط خلال السنوات العديدة الماضية. ومن بين هذه الإنجازات الاتفاقات التاريخية المبرمة بين إسرائيل والفلسطينيين ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والمفاوضات الجديدة بين إسرائيل وسوريا وتوثيق الصلات بين إسرائيل وجاراتها العربيات. كما نرحب بالتعاون الاقتصادي المتزايد في المنطقة ونأمل أن تُنهي جامعة الدول العربية مقاطعتها لإسرائيل في القريب العاجل. ونحن ملتزمون كل الالتزام بالتنفيذ التام لجميع الاتفاقات المتوصل إليها، وسنواصل توفير دعمنا التام لمن يخاطرون في سبيل السلام.

إن إبرام الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي المؤقت بشأن قطاع غزة والضفة الغربية، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حسبما نص عليه إعلان المبادئ لسنة ١٩٩٣، يمثل خطوة أساسية إلى الأمام في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بافتتاح مفاوضات الوضع النهائي في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، ونتطلع إلى استئناف هذه المفاوضات.

كما نرحب بانتخاب مجلس فلسطيني، وبسلطته التنفيذية. ونحث السلطة الفلسطينية، برئاسة السيد ياسر عرفات، على العمل على إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإحلال سيادة القانون وتحقيق الشفافية في الإدارة العامة واحترام حقوق الإنسان.

ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الجهات المانحة، بما فيها الاجتماع الذي عقده في باريس في ٩ كانون الثاني/يناير، مؤتمر تقديم المساعدة الاقتصادية، الذي أعاد تأكيد دعم المجتمع الدولي للاقتصاد الفلسطيني؛ ونحث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها. ونحن نقر بأهمية النمو والازدهار الاقتصاديين لدعم السلام، ونلاحظ الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي. ونرحب بالخطوات المتخذة تجاه تيسير الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة اسرائيل للتخفيف من حدة إجراءات إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع اعترافنا بأن لاسرائيل احتياجات أمنية مشروعة، نتطلع إلى الوقف التام لإجراءات الإغلاق هذه. ونقر بما وفّرتة المفاوضات المتعددة الأطراف، بجميع جوانبها، من مساهمة هامة في عملية السلام. كما نرحب بإنشاء المؤسسات والمرافق الاقتصادية التي تولدت عن جهود الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف.

ونحيط علما بترسيخ السلام وتوسيع نطاقه بدرجة هامة بين الشعبين الأردني والاسرائيلي، وبأهمية المعاونة على زيادة فوائد السلام المادية.

أما مؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، فقد أتاح لزعماء العالم أجمع فرصة لإعادة تأكيد إدانتهم للإرهاب ورغبتهم في السعي إلى تحقيق سلام شامل، ودعم الاستقرار الإقليمي، ومناهضة الإرهاب مهما كانت دوافعه ومهما كانت هويات مرتكبيه. ونحن نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تأييد منطلق "صانعي السلام". ونؤمن بأن الحد من تهديدات الإرهابيين يتحقق أيضا بالقضاء على العزلة والفقر، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية، وباستعادة الثقة تدريجيا، وبالنجاح في مفاوضات السلام.

ونلاحظ بروز موضوع الأمن في الحملة الانتخابية الأخيرة في اسرائيل. ونحن مقتنعون بأن أمن الناس جميعا في المنطقة لن يتحقق في النهاية إلا بسلام شامل عادل دائم.

وشكّل استئناف المفاوضات بين سوريا واسرائيل، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، جزءا من دينامية سلام يجب الحفاظ عليها. ونحن نعمل على إيجاد مناخ يبسر استئناف المفاوضات. ونحث جميع

الأطراف على استئناف مفاوضاتها الثنائية في أقرب وقت ممكن. كما ندعو سوريا ولبنان إلى الانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية.

ونحث جميع الأطراف على الانضمام إلى التفاهم المتوصل إليه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي أدى إلى استعادة الهدوء على طول الحدود اللبنانية - الاسرائيلية. ونطلب إلى الفريق الاستشاري، الذي سيقدم المساعدة لتلبية احتياجات لبنان في مجال التعمير، أن يسرع في أعماله.

وفي وقت تتطلب فيه عملية السلام في الشرق الأوسط زخماً متجدداً، نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، بما فيها الاتفاقات التي سبق التوقيع عليها، وعلى مواصلة جهودها لبلوغ سلام شامل على أساس عملية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادئ الأخرى المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونطلب إلى حكومة إيران، كما فعلنا في العام الماضي، أن تقوم بدور بنّاء في الشؤون الإقليمية والعالمية وأن تكف عن توفير الدعم المادي والسياسي لجماعات المتطرفين التي تسعى إلى تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط وإلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. كذلك نطلب إلى الحكومة الإيرانية أن ترفض الإرهاب وأن تحجم، بصفة خاصة، عن تأييد التهديدات المستمرة بقتل السيد سلمان رشدي وسائر المرتبطين بعمله. ونطلب إلى جميع الدول تجنّب أي تعاون مع إيران من شأنه الإسهام في اكتسابها القدرة على صنع الأسلحة النووية.

ومرة أخرى، نؤكد تصميمنا على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الصادرة بشأن العراق وليبيا تنفيذاً تاماً؛ والامتنال التام لها هو وحده الذي يؤدي إلى رفع جميع الجزاءات. ونرحب بإبرام مذكرة التفاهم بين حكومة العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦.

٤ - ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إقامة حوار وتعاون مع جمهورية كوريا، فذلك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وضمان مستقبل أكثر استقراراً وأمناً للشعب الكوري. وفي هذا السياق، نؤيد المبادرات المتخذة بهدف الشروع في عملية ترمي إلى إبرام اتفاق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية يحل مكان اتفاق الهدنة الحالي، بما في ذلك الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الداعي إلى عقد اجتماع بين أربعة أطراف. ونرحب بالجهود المبذولة ضمن "الإطار المتفق عليه" بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بصدد إعادة توجيه البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية الامتنال لالتزاماتها المقررة بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بكامل التزاماتها المقررة بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تكشف تماماً عن الحقائق المتعلقة بتاريخ برنامجها النووي. ونطلب إلى المجتمع الدولي أن ينضم إلينا لتوفير الدعم السياسي والمالي لمنظمة تنمية مصادر الطاقة في شبه الجزيرة الكورية.

متابعة مؤتمر قمة هاليفاكس

استعراض عملية إصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١ - كنا قد قررنا في مؤتمر قمة هاليفاكس تعزيز عملية إصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ تلك العملية. وبغية تدعيم الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها في تحقيق أهداف الميثاق، حدد البلاغ عددا من الأهداف عملنا جاهدين على تحقيقها بالتعاون مع أعضاء منظمات الأمم المتحدة قاطبة. وفي هذا الصدد، نعتزف مع الارتياح بأن مبدأ إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية يحظى الآن بتأييد واسع النطاق في جميع أنحاء العالم، ونسلم أيضا بأن الوفورات المحققة بزيادة الكفاءة يتعين استثمارها مجددا في برامج مناسبة.

٢ - ومع أن عملية الإصلاح لم تبدأ إلا من فترة وجيزة، ظهرت بالفعل نتائج ملموسة، لا سيما حيثما كان تأثير عولمة الاقتصاد العالمي وقيود الميزانية هو الأشد وقعا. ويرد فيما يلي موجز غير واف يبين المنجزات المحققة منذ مؤتمر قمة هاليفاكس. ففي الوقت الحاضر، لا يسع أي جهاز أو وكالة متخصصة أو صندوق أو برنامج الادعاء بعدم التأثير بعملية الإصلاح التي تتجلى معالمها في أقصى أطراف المنظومة بقدر تجليها في صميمها.

٣ - وسنواصل بذل جهودنا وتدعيمها لتحسين أداء الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما له من تأثير على التنمية. وسنواصل، من خلال الشراكة مع الأعضاء الآخرين، العمل على إتمام العمليات الجارية، بما فيها "خطة التنمية"، وعلى الشروع في عمليات أخرى حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ستمثل إحدى الأولويات في تطبيق النتائج المحققة حتى الآن تطبيقا فعالا.

الإجازات

على نطاق المنظومة

يتجلى برنامج الإصلاح العام في المفاوضات المتعلقة بتنشيط الأمم المتحدة وتدعيمها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل الاتفاق الأخير بشأن تنقيح القرار ١٦٢/٤٨ مرحلة محمودة في عملية الإصلاح ومباشرا بإتمام "خطة التنمية". ويمكن تحديد العديد من عناصر التقدم.

فقد سلّم بأهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنسيق السياسات، وسوف تيسر أعماله بفضل تنشيط مكتبه. وستختصر مدة الدورة الموضوعية للمجلس كما ستتخذ تدابير لتحسين التحضير له. وستعقد دورات دورية قصيرة تكون مواعيد مقاربة لمواعيد اجتماعات

اللجنة المؤقتة التابعة لمؤسسات بريتون وودز ولجنة التنمية، وذلك للارتقاء بالمناقشة والتنسيق الرفيحي المستوى.

ويتعين استعراض ولاية كل من اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التخطيط الإنمائي واللجان الإقليمية وتكوينها ومهامها وطرق عملها بهدف تحسين فعاليتها. وقد أوقف عمل مجلس الأغذية العالمي، وأسندت مهامه إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). واعتبرت الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق محدودة القيمة، وستوقف. أما المناقشات المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية، فستجرى من الآن فصاعداً في هيئات إدارة الصناديق والبرامج المعنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي).

وقد أنشأ الأمين العام مجلساً للكفاءة، برئاسة وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة، ليقدم له المشورة بشأن تنفيذ برنامجه المتعلق بتعزيز الكفاءة.

وحدد مكتب خدمات المراقبة الداخلية مجالات التداخل والازدواج وجعل من الممكن تحقيق وفورات كبيرة. وقد زادت قدراته. وهو يسعى حالياً إلى توسيع نطاق عمله، ليشمل الصناديق والبرامج.

وبمبادرة من الأمين العام، وبتوجيه من منسق الأنشطة الإنمائية، أنشئت ثلاثة أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، للعمل في إطار لجنة التنسيق الإدارية. وستعنى أفرقة العمل هذه بالمواضيع التالية: (١) تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة (بتوجيه من البنك الدولي)؛ (٢) إحداث نمو في تهيئة فرص العمل (بتوجيه من منظمة العمل الدولية)؛ (٣) توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (بتوجيه من صندوق الأمم المتحدة للسكان).

الميزنة

اعتمدت مؤسسات الأمم المتحدة ميزانيات يكون معدل النمو فيها بالأرقام الفعلية صفراً، بل وسالبا في بعض الحالات. واستطاعت، عن طريق الاستخدام الأقصى لمواردها التي تزداد ندرة، أن تكفل استمرار برامجها الإنمائية (تمول الأنشطة الجديدة عن طريق إعادة التخصيص). ويجري الاتفاق حالياً فيما بين غالبية هذه المؤسسات على الحد من النفقات العامة وتحسين طريقة عرض ميزانياتها.

- الأمم المتحدة: اعتمدت لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ميزانية قدرها ٦٠٨ ٢ ملايين دولار، من دلاورات الولايات المتحدة، تمثل انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنة بالنفقات المعتمدة النهائية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وتمثل نمواً سالباً بالأرقام الإسمية. ويتوخى إحداث تخفيضات في الإنفاق وفي عدد الموظفين.

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): طرأ تغيير شديد على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تحققت وفورات تصل إلى ٥٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة) تعزيزا لكفاءة المنظمة مع تخفيض تكاليف التشغيل في الوقت نفسه. وقد تحققت الوفورات، في معظمها، من جراء تعزيز الكفاءة وفي إطار برامج الوحدات غير التقنية.
- منظمة الصحة العالمية: سجلت ميزانيتها زيادة متواضعة (٢,٥ في المائة)، وهي زيادة تقل كثيرا عن مطالب أمانتها (١٤ في المائة).
- منظمة العمل الدولية: تحسبا للتخفيضات المعلنة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، حققت وفورات إضافية (٢١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة)، وسوف يعمل على زيادة شفافية الميزانية.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تمثل سنة ١٩٩٦ السنة الثالثة على التوالي التي تشهد فيها الميزانية تخفيضات بالأرقام الإسمية والفعلية، مما حمل الصندوق على استعراض بعثاته وتشغيله على الصعيد الداخلي.
- برنامج الأغذية العالمي: تتواصل الجهود الرامية إلى التشذيب (جرى إغلاق ٢٠ مكتبا وطنيا لم تعد هناك حاجة إليها).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: سجلت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ انخفاضا بالأرقام الفعلية نسبته ١١ في المائة، بالمقارنة بفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛ وتهدف التخفيضات الحادثة في التكاليف العامة إلى حماية برامجها. وقد عززت كفاءة إجراءات البت في البرامج.

الغوث الإنساني

وقّع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مذكرة تفاهم بينهما بهدف تنسيق برامج عملها. ووقعت اليونيسيف والمفوضية على اتفاقات مماثلة، كما تتفاوض اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للغرض نفسه، ووفقا لما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، ستقدم إدارة الشؤون الإنسانية تقريرا إليه في دورته المقبلة عن قدرات وأداء وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تقدم المساعدة الغوثية الإنسانية في حالات الطوارئ، وذلك لتحسين التنسيق فيما بينها.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

مثلت نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أساساً متيناً لإصلاح الأونكتاد، وأعيد تنظيم عمل الأونكتاد وفقاً لأولويات رئيسية هي قضايا الاستثمار والتجارة والتنمية - التي يتمتع الأونكتاد بشأنها بميزة نسبية على المنظمات الدولية الأخرى). ويركز برنامج عمله على تقديم المساعدة إلى أفقر البلدان لتعزيز إدماجها في النظام التجاري العالمي، وذلك بالإضافة إلى عمل منظمة التجارة العالمية. وقد تم الاتفاق على إيلاء أولوية كبرى للجهود المبذولة لصالح أقل البلدان نمواً. وجرى تقليص الآلية الحكومية الدولية وتحسينها (ستعقد دورة سنوية واحدة لمجلس التجارة والتنمية؛ وخُفِّض عدد اللجان إلى ثلاث؛ وتقرر تشكيل أفرقة الخبراء حسب التخصصات؛ وخُفِّض إجمالي أيام الاجتماع إلى ما مجموعه ٥٥ يوماً). وهذا كله يعزز خطط التحسين التي قدمها أمين عام الأونكتاد من قبل وستؤدي إلى تخفيض عدد شُعب الأمانة من ٩ إلى ٤ وإلى تحسين التعاون والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية.

وبينت الدورة التاسعة للأونكتاد وجود تكامل بين الأونكتاد وتلك المنظمة. وقد اتفقت المنظمتان على تحسين التنسيق والتعاون المتبادلين بينهما (عقد اجتماعات مشتركة نصف سنوية، وتحسين علاقات العمل على جميع المستويات) لتيسير أعمالهما في ميداني التجارة والتنمية. وعلاوة على ذلك، وقع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على بلاغ مشترك يهدف إلى تعزيز التعاون المتبادل على أساس الولاية القائمة لكل منهما (اجتماعات مشتركة سنوية، وتحقيق تكاملية البرامج).

الوكالات المتخصصة

- الفاو: يجري حالياً استعراض أولويات المنظمة، في أعقاب الموافقة على ميزانية مخفضة لأجل فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): اعتمدت وثيقة استراتيجية، وذلك لأجل إعادة توجيه برامج المنظمة لفترة السنوات الست المقبلة. وأنشئ فريق عامل مخصص لتقييم سير أعمال المؤتمر العام.
- منظمة الصحة العالمية: قرر المجلس التنفيذي استعراض ولاية منظمة الصحة العالمية؛ وتضمنت الخطط ما يتصل بذلك من إصلاحات (مثل تنقيح المخطط التنظيمي، وإدارة الموارد البشرية بصورة تحقق الكفاءة).
- اليونيدو: تجري حالياً تخفيضات في الميزانية وفي عدد الموظفين. وقد خفض عدد الموظفين بنسبة ١٧ في المائة منذ مؤتمر قمة هاليفاكس (٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٣). وألغيت عدة مستويات في الجهاز الإداري، وخفض عدد الشُعب من ٨ إلى ٦، وجرى تحسين التنسيق بين الإدارات. وأجريت مؤخراً مراجعة خارجية للحسابات أوصت بمزيد من الإصلاحات (تخفيضات إضافية في عدد الموظفين الإداريين، وزيادة تركيز الأنشطة

على الهدف المرتجى منها، وتقليص الإجراءات الإدارية، وإلغاء بعض الاستحقاقات الاجتماعية، وما إلى ذلك). وعلاوة على ذلك، فإن اليونيدو على وشك إبرام اتفاق يرمي إلى تعزيز تعاونها مع منظمة التجارة العالمية.

الصاديق والبرامج

- اليونيسيف: استكملت اليونيسيف أعمالها المتعلقة بتنقيح ولايتها، وهي تستعد لتكييف إدارتها.
- برنامج الأغذية العالمي: جرى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تحويل هيئة الإدارة السابقة (لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، إلى مجلس تنفيذي كفاء مصغر. وشرع البرنامج في تنقيح برامج عمله، لوضع حد لحالات التداخل بينها وبين برامج عمل المؤسسات الأخرى.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنقيح بنية إدارته العليا، لضمان حدة بصيرته السياسية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إن الدور الأساسي المسند إلى البرنامج الإنمائي فيما يختص بالأنشطة التنفيذية الإنمائية ضمن منظومة الأمم المتحدة قد أصبح حقيقة واقعة (ومثال ذلك الاتفاق المبرم في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥ بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي لتنفيذ أنشطة إنمائية مشتركة؛ والمبادرة الخاصة لأفريقيا، التي يوجهها البرنامج الإنمائي). وقد أصلح المجلس التنفيذي طرائق عمل البرنامج الإنمائي بهدف زيادة فعاليته.

اللجان الاقتصادية الإقليمية

يُضطلع الآن بعمليات نشطة للاستعراض وتحديد الأولويات. وسيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الإقليمية بهدف تحسين فعاليتها.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: تجري الآن بمراجعة خارجية للحسابات لأجل تقييم ما للتخفيضات الحادثة في الميزانية من أثر في عملية البرمجة الجارية. ومن المقرر تنقيح جميع برامج العمل وهيكل اللجنة في عام ١٩٩٦.

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: يعتزم الأمين التنفيذي إعادة تشكيل هيكل اللجنة بصورة متعمقة، تشمل تخفيضاً في الوظائف بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة وتغييراً جذرياً في أولويات برنامج العمل.

- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنشأت اللجنة الإقليمية لجنة حكومية دولية، لتحديد الأولويات بصورة واضحة وتقرير الاتجاهات الاستراتيجية.
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا: يجري الآن استعراض لسير عمل اللجنة واختيار شديد الدقة للأنشطة ذات الأولوية.

خطة للتنمية

تم الاتفاق إجمالاً على الجزء الأول (الخلفية والأهداف). وتجرى مفاوضات بشأن الجزء الثاني (الطرق والوسائل) والجزء الثالث (التكييف المؤسسي).

المرفق الثاني

مؤتمر قمة ليون

البلاغ الاقتصادي

إنجاح العولمة لمصلحة الجميع

ليون، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

- أولا - تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي
- ثانيا - تشجيع نمو التجارة والاستثمار نمو قويا يفيد بصورة متبادلة
- ثالثا - تعزيز نهجنا إزاء مشاكل العمالة
- رابعا - تنفيذ شراكة عالمية جديدة لأغراض التنمية: مطمح للقرن الحادي والعشرين
- خامسا - تعزيز فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف لصالح التنمية
- سادسا - توفير الدعم المتعدد الأطراف اللازم للتنمية
- سابعا - لأجل نجاح اندماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

ديباجة

١ - اجتماعنا، نحن، رؤساء دول وحكومات الديمقراطيات الصناعية الكبرى السبع ورئيس اللجنة الأوروبية، في ليون لعقد مؤتمر قممتنا السنوي الثاني والعشرين. وقد جرت مناقشاتنا في إطار النظر في فوائد العولمة الاقتصادية المتزايدة والتحديات التي تطرحها.

٢ - فالنمو والتقدم الاقتصاديان لا ينفصلان عن عملية العولمة في عالم اليوم المترابط. وفرص المستقبل الكبرى التي توفرها العولمة ليست وقفنا على بلداننا وحدها بل تشمل سائر البلدان أيضا. والأوجه الإيجابية العديدة لهذه العولمة تشمل توسعا في الاستثمار والتجارة لم يسبق له مثيل، وفتح أكثر مناطق العالم سكانا للتجارة الدولية وإتاحة الفرص لمزيد من البلدان النامية من أجل تحسين مستويات المعيشة فيها، والسرعة المتزايدة لنشر المعلومات والابتكارات التكنولوجية وانتشار الوظائف التي تتطلب مهارات. وقد أدت مزايا العولمة هذه إلى نمو شديد في الثروة والازدهار في العالم. ولذلك، نحن على قناعة بأن عملية

العولمة هي مصدر أمل للمستقبل. وقد أظهر التاريخ أن ارتفاع مستويات المعيشة يتوقف بصورة حاسمة على جني المكاسب من التجارة والاستثمارات الدولية والتقدم التقني.

٣ - كما تطرح العولمة تحديات في وجه المجتمع والاقتصاد. ففوائدها لن تتحقق ما لم تتكيف البلدان مع التنافس المتزايد. وقد تزيد العولمة من حدة التفاوت بين الناس في البلدان الأكثر فقرا كما يمكن أن تؤدي إلى تهميش بعض أجزاء العالم. بيد أن التكيف المطلوب يفرض إجراء عملية إعادة تشكيل سريعة وأليمة في بعض الأحيان، ومن شأن الآثار المترتبة عليه، في البعض من بلداننا، أن تزيد سوء حالة العمال تفاقما بصورة مؤقتة. ويمكن أن تتولد عن عولمة الأسواق المالية مخاطر قلقلة جديدة تتطلب من جميع البلدان أن تتبع سياسات اقتصادية سليمة وأن تجري إصلاحات هيكلية.

٤ - وقد ساهمت بلداننا مساهمة حاسمة في إحراز التقدم في مجالي التحرير الاقتصادي والعولمة. ويجب أن نبذل قصارانا لضمان استجابة هذه العملية بشكل كامل للأمال التي أثارها وجعل العولمة في خدمة مصالح الشعب وفرص عمله ونوعية حياته. والفوائد التي يحتمل أن تعود بها هذه العملية على الشعوب يجب ترجمتها إلى توفير فرص حقيقية في مجتمعاتنا وفي بلدان العالم الفقيرة. وفي عالم مترابط على نحو متزايد، علينا جميعا أن ندرك أن لنا مصلحة في نشر فوائد النمو الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن، وفي التقليل من مخاطر استبعاد الأفراد أو الجماعات في بلداننا، أو استبعاد بعض البلدان أو المناطق، من جني فوائد العولمة.

٥ - وهذا يتطلب زيادة التعاون الدولي. وتحقيق التقدم في المستقبل يتطلب تكييف هياكلنا المؤسسية الدولية، وتحرير الأسواق، ووضع قواعد عادلة وتوسيع نطاقها لتشمل فاعلين جدد؛ وإيجاد القدرة للرد على الأزمات المختلفة الأحجام والطبيعة، والاستعداد كذلك لدعم الجهود التي تبذلها الدول العاملة بجهد للتخلص مما يخلفه التخلف الاقتصادي من بؤس. وإننا ندعو البلدان الأخرى التي لديها قدرة مالية ولها مصلحة في النظام الدولي التجاري والنقدي إلى الانضمام إلينا في هذه الجهود للمشاركة في تحمل المسؤوليات والأعباء معنا ومع سوانا بصورة منصفة. فبذلك، نتمكن من إنجاح العولمة لمصلحة الجميع.

أولا - تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي

٦ - لا شك في أن الترابط الاقتصادي الدولي المتزايد يتيح فرصا جديدة للمجتمع العالمي بأسره. وفي الوقت نفسه، يزيد من مسؤولياتنا الجماعية ومن الحاجة إلى تعاون أفعال بين بلداننا لمواجهة التحديات الجديدة.

٧ - ومنذ اجتماعنا في هاليفاكس، كانت التطورات الاقتصادية إيجابية على العموم وكانت الفوارق في الأداء الاقتصادي فيما بيننا آخذة في التقلص. فكلندا والولايات المتحدة تواصلان التمتع بنمو مستدام خال من التضخم. وفي اليابان، يزداد الانتعاش الاقتصادي قوة. ومن المسلم به أن بعض البلدان الأوروبية عانت

فتورا اقتصاديا، ولكن الجوانب الأساسية للاقتصاد آخذة في التحسن وإنما لعل ثقة من أن النمو سيزداد في النصف الثاني من السنة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نرى أن جوانب الاقتصاد الأساسية ما زالت سليمة وحسنة التوجُّه: فالتضخم استقر على مستوى منخفض، ومعدلات الفائدة هبطت بدرجة كبيرة، فبلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق في بعض بلداننا، واختلال التوازن الخارجي والداخلي تقلص تقلصا شديدا. ولكننا ندرك أن هناك صعوبات ما زالت قائمة أمامنا: فالعجز العام والدين العام ما زالا كبيرين إلى حد مفرط، والمدخرات الوطنية منخفضة انخفاضاً بالغاً. وما زالت معدلات البطالة عالية بشكل غير مقبول في العديد من البلدان؛ وعلى الرغم من جميع أوجه التقدم المحرزة حتى الآن في مجال الإصلاحات الهيكلية، لم تصل اقتصاداتنا بعد إلى ما ينبغي لها أن تكون عليه من مرونة وتكيف مع التغيرات.

وخارج إطار مجموعة السبعة، تبدو الاحتمالات الاقتصادية أيضاً مشجعة للغاية. فالاقتصادات الناشئة تشهد نمواً قوياً. وأما سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والتقدم في إنشاء المؤسسات القائمة على مبادئ الاقتصاد السوقي، فقد ساهمت في تحسين الأداء الاقتصادي للعديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٨ - وفي هذا المجال، فإن سياساتنا الاقتصادية سوف تواصل توجُّهها إلى المحافظة على نمو مستمر خال من التضخم. وهذا شرط أساس مسبق لإيجاد فرص العمل وتخفيض البطالة. ورغم أن الظروف قد تختلف من بلد لآخر من بلداننا، يجمع بيننا التزام مشترك باستراتيجية اقتصادية متوسطة الأجل تقوم على: وضع برامج موثوقة للتوحيد الضريبي، وسياسات ناجحة لمناهضة التضخم، تؤدي إلى انخفاض في معدلات الفائدة، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية. ولا بد لهذه السياسات من أن تسهم في الاستثمار والنمو وإيجاد العمالة. فهذه السياسات ستسهم في تقليص الاختلالات الخارجية، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار النقدي الدولي والمحافظة على شروط تحقيق النمو المتناسق في التجارة والمشاريع العالمية.

٩ - والسياسات الاقتصادية السليمة هي الأساس الأهم لتجنب حدوث اختلال في أسعار الصرف قد يكون من شأنه زيادة البلبل في الاقتصاد العالمي والإضرار بالتجارة والنمو. وإنما نرحب بالتحركات الواسعة النطاق للعملة الرئيسية منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥. فهذه تطورات إيجابية وواعدة، وقد ساعدت على تحسين الظروف المؤدية للنمو المستمر في مجموعة السبعة كلها. وإنما نؤيد آراء وزراء مالية بلداننا بشأن الاستقرار النقدي الدولي. ونطلب إليهم مواصلة التعاون الوثيق فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وأسواق الصرف. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية على تنفيذ تدابير عملية محسنة تستهدف معالجة المخاطر المتصلة بعمليات الأسواق المالية العالمية ونطلب إلى وزراءنا تقديم التقارير عن هذه المسألة إلى مؤتمر القمة المقبل.

١٠ - وأسهمت عولمة الأسواق المالية في خلق بيئة مالية أكثر تعقيدا. ويعتبر التنظيم والإشراف التحوطي المحسنان في الأسواق المالية عنصريين أساسيين للمحافظة على استقرار النظام النقدي والمالي الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز لتعزيز معايير رأس المال، بما في ذلك الاتفاق الأخير بشأن معايير رأس المال الكافي لتعرض المصارف للمخاطر السوقية، وتحسين الإفصاح عن المعلومات، وتعزيز المراقبة.

١١ - ويجب مواصلة التعاون بين السلطات التنظيمية والسلطات الإشرافية للتكيف مع المستجدات المالية، ومع النمو في تحركات رأس المال عبر الحدود وفي المؤسسات المالية النشطة على الصعيد الدولي. ونرحب بالأعمال التي أنجزتها الهيئات الدولية المعنية بتنظيم الصيرفة والأوراق المالية. وعلينا أن نسعى، خلال السنة المقبلة، إلى تحقيق أقصى ما يمكن من التقدم بشأن الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون بين السلطات المسؤولة عن الإشراف على المؤسسات المالية النشطة على الصعيد الدولي، وذلك بإيضاح مهامها ومسؤولياتها بصورة خاصة؛

- التشجيع على تعزيز إدارة المخاطر وعلى تحسين الشفافية في الأسواق والأنشطة المتصلة بها، ولا سيما في الأسواق ذات الطابع الابتكاري؛

- التشجيع على اعتماد معايير تحوطية صارمة في الاقتصادات الناشئة، وتعزيز التعاون مع سلطاتها الإشرافية؛ وينبغي للمؤسسات والهيئات المالية الدولية أن تزيد جهودها الرامية إلى تعزيز إنشاء هياكل إشرافية فعالة في هذه الاقتصادات. وإننا نطلب إلى وزراء المالية في بلداننا أن يقدموا إلينا في اجتماعنا المقبل، بعد التشاور مع المؤسسات ذات الصلة، تقارير عن هذه المسألة؛

- دراسة آثار المستجدات التكنولوجية الأخيرة التي تتيح إمكانية إيجاد طرق متطورة لتسديد المدفوعات المفردة بالوسائل الإلكترونية ودراسة كيفية ضمان التحقيق الكامل لمنافعها.

١٢ - تنشأ فرص وتحديات جديدة عن تزايد التكامل في أسواق رأس المال العالمية، وعن التغييرات الحاصلة في حجم التدفقات المالية وتكوينها، وزيادة تنوع الدائنين والمقترضين وعددهم. ولذلك، اقترحنا في السنة الفائتة في هاليفاكس، بغية تعزيز الاستقرار النقدي، عددا من التدابير المتعلقة بالنظام المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، لتعزيز القدرة على معالجة هذه التحديات معالجة فعالة.

وإننا نرحب بالأعمال المنجزة منذ انعقاد مؤتمر قمة هاليفاكس لأجل تنفيذ هذه المقترحات. فقد جرى تحسين القدرات الرقابية في صندوق النقد الدولي، ووضعت معايير لتوفير المعلومات الاقتصادية والمالية للأسواق، وأنشئت آلية للتمويل في حالات الطوارئ. وإننا نرحب بتقرير مجموعة العشرة عن حل أزمات السيولة للدول المقترضة. وهذا التقرير يشدد على أهمية الانضباط في الأسواق، ويدعو إلى تحسين

الإجراءات الجارية الموضوعة لمعالجة الطوارئ المالية الدولية، وذلك لتقليص الحاجة إلى الدعم الرسمي إلى حدها الأدنى مستقبلاً.

١٣ - وجنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي ككل، نتعهد بضمان توافر الموارد اللازمة لصندوق النقد الدولي للاضطلاع بمهامه في خدمة الاستقرار النقدي الدولي:

- فنحن نرحب بالاتفاق المتوصل إليه بشأن وضع إطار لمضاعفة الموارد المتوافرة حالياً لصندوق النقد الدولي بموجب ترتيبات الاقتراض العامة لأجل الاستجابة لحالات الطوارئ المالية. وهذه الترتيبات ستشمل مجموعة أكبر من البلدان وستتيح دعم نظام النقد الدولي. وإننا نرحب بهذا التقاسم للمسؤوليات النقدية، وبذلك يجري تكييف تعاوننا بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية الجديدة؛

- ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يبقى مؤسسة قائمة على أساس الحصص التي توفر الموارد الضرورية للقيام بمهامه التقليدية. فأية زيادة في الحصص ينبغي أن تراعي التغيرات الحادثة في الوزن الاقتصادي والمالي لأعضائه. ونظراً للتطور المتوقع في السيولة لدى الصندوق، نطلب إنجاز الاستعراض الحادي عشر للحصص في أقرب وقت ممكن.

١٤ - وأخيراً، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يواصل النظر في دور حقوق السحب الخاصة داخل النظام النقدي الدولي. وما زلنا نأمل في إحراز تقدم بشأن المقترحات التي تتيح لجميع البلدان الأعضاء الاشتراك على قدم المساواة في نظام حقوق السحب الخاصة. وندعو الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى متابعة حوارها الرامي إلى التوصل إلى حل لهذه المسألة.

١٥ - وكما لاحظنا في السنة الماضية، فإن الغش المالي الدولي هو مشكلة متعاظمة بالنسبة لأنظمتنا المالية. وتعزيزاً لمكافحة هذه الظاهرة، سنواصل البحث عن سبل لتيسير تبادل المعلومات، بأقصى درجة ممكنة، فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على وقوع جرم مالي جسيم أو انتهاك للأنظمة، بين وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، بما ينسجم وأنظمتنا القانونية المحلية وغيرها من المبادئ الأساسية. وإننا نعتزم مواصلة حوارنا لاستعراض التقدم المحرز والمستجدات الجارية في هذا الميدان.

١٦ - وأخيراً، فإن العولمة توجد في الوقت الحاضر تحديات جديدة في مجال السياسة الضريبية. فالخطط الضريبية الهادفة إلى اجتذاب الأنشطة المالية وغيرها من الأنشطة المتحركة جغرافياً يمكن أن تخلق بين الدول تنافساً ضريبياً ضاراً ينطوي على مخاطر تشويه التجارة والاستثمار، ويمكن أن تؤدي إلى تقويض الأسس الضريبية الوطنية. وإننا نحث بقوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مواصلة أعمالها بصلافة في هذا المجال، بهدف وضع نهج متعدد الأطراف يمكن للبلدان في إطاره أن تعمل بصورة فردية وبصورة جماعية للحد من حجم هذه الممارسات. وسنتابع عن كثب مدى تقدم

أعمال المنظمة، التي من المقرر أن تصدر تقريراً بحلول عام ١٩٩٨. وستتابع أيضاً عن كثب مواصلة المنظمة لأعمالها المهمة بشأن تسعير النقل، هذا المجال الذي نؤيد بحرارة ما أحرزته المنظمة فيه فعلاً من تقدم ملحوظ.

١٧ - ولمواجهة التحديات التي تولّدها الآثار الاقتصادية والمالية لشيوحة السكان، نتمسك بالتزامنا باستدامة نظام الضمان الاجتماعي لدينا.

ثانياً - تشجيع نمو التجارة والاستثمار نمواً قوياً يفيد بصورة متبادلة

١٨ - أدى توسع نطاق التجارة والاستثمار الى زيادات ملحوظة في الثروة والازدهار العالميين، وسوف يستمر في أداء هذا الدور مستقبلاً. فنمو التجارة والاستثمار سيكون مستداماً، وسيكون بالتالي أجزل فائدة للجميع إذا ما جري في إطار من القواعد راسخ متعدد الأطراف.

١٩ - وإننا نولي درجة عالية من الأولوية للتوصل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار يوفر معايير رفيعة لحماية الاستثمارات وتحريرها ويشمل آلية فعالة لتسوية المنازعات. وإننا نتطلع إلى النجاح في إنجاز هذه المفاوضات بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٠ - ونحن نولي درجة عالية من الأولوية لنظام متعدد الأطراف يتسم بالكفاءة والدينامية والانفتاح ويحظى بالاحترام. ونعيد تأكيد الدور المركزي لمنظمة التجارة العالمية وأهمية القواعد المتعددة الأطراف التي ينبغي لها أن تشكل إطار المبادرات الإقليمية. ونعيد تأكيد التزامنا بالعمل على تعزيز الثقة بنظام التجارة المتعدد الأطراف ومصداقيته بتجنّب اتخاذ تدابير في مجالي التجارة والاستثمار تتناقض مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومدونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وباستخدام أية أحكام سارية بشأن التشاور وتسوية المنازعات وبالامتنال لها عند نشوء الخلافات، ونشدد على أن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية يجب أن تهدف الى تحرير التجارة وأن تغطي بصورة جوهرية التجارة بأشكالها كافة.

وسنواصل رصد التنفيذ الدقيق للالتزامات والامتنال الصارم للمواعيد المتفق عليها في نهاية جولة أوروغواي. ونؤيد انضمام أعضاء جدد الى منظمة التجارة العالمية وفقاً لقواعد تلك المنظمة وعلى أساس التزامات التحرير ذات الشأن.

٢١ - إننا ندرك أهمية إدماج البلدان النامية في نظام التجارة العالمي باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر النمو والتنمية المستدامين. ولقد اتفقنا على سبل لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستفادة من نتائج جولة أوروغواي على نحو أوفى.

٢٢ - وسنعمل مع شركائنا على إنجاز المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سوف يعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسنضمن التنفيذ الكامل والفعال لنتائج جولة أوروغواي وفقا للمواعيد المتفق عليها. وإننا عازمون على إكمال جميع المفاوضات الجارية في قطاع الخدمات وعلى الشروع مجددا في محادثات سنغافورة بشأن الخدمات المالية للتوصل بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الى التعهد بالتزامات تتعلق بالتحريم وتتسم بالأهمية والتوازن وعدم التمييز.

وإننا نؤيد بقوة إبرام اتفاق بشأن تكنولوجيا المعلومات يسفر عن فوائد متبادلة.

٢٣ - وينبغي للتحريم العالمي للتجارة والحماية البيئية الرفيعة المستوى أن يدعم أحدهما الآخر. وسيكون من المهم، على سبيل المثال، ضمان التكامل بين قواعد منظمة التجارة العالمية من جهة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرامج وضع العلامات الايكولوجية من جهة أخرى. وسوف يوفر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة فرصة مهمة لإظهار القدرة على إدماج الحماية البيئية، وبالتالي الشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بل وإظهار الرغبة في ذلك. وإننا نرحب بالعمل الجاري الذي شرع به في مراكش، ونتطلع الى قيام مؤتمر سنغافورة الوزاري بوضع توصيات فنية للعمل.

٢٤ - وبالإضافة الى متابعة التنفيذ الكامل لاتفاق جولة أوروغواي، فإننا ندعو المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية إلى توسيع جدول أعماله لكي يشمل موضوعات ذات أهمية خاصة لتحريم التجارة والاستثمار، وذلك عن طريق ما يلي:

- الشروع في دراسة للتجارة والاستثمار في منظمة التجارة العالمية والعمل على بلوغ توافق في الآراء يمكن أن يشمل إمكانية إجراء مفاوضات؛

- مناقشة مسألة التفاعل بين سياسات التجارة والمنافسة بهدف تحديد المسار؛

- سبر إمكانية اتخاذ مبادرات جديدة تتعلق برسوم التعريفات الصناعية في قطاعات يتفق عليها بتوافق الآراء.

وإننا ندرك أيضا وجود رغبة في معالجة مسألة العلاقة بين التجارة ومعايير العمل الأساسية المعترف بها دوليا.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي عمل المزيد في مجالات ما زالت توجد فيها عقبات أخرى تعيق بشكل خطر إمكانية الوصول الى الاسواق بحرية أكبر، لا سيما:

- بتشجيع زيادة التقريب بين المعايير الوطنية والقواعد الدولية، بواسطة المزيد من الإصلاح التنظيمي والاعتراف المتبادل بإجراءات الاختبار والتصديق؛
- بتحسين أنظمة البلدان الملتزمة باتفاق المشتريات الحكومية وزيادة عددها، وتعزيزها لهذا الهدف، يوضع ترتيب مؤقت بشأن الشفافية والانفتاح والإجراءات الواجبة في ممارسات المشتريات الحكومية؛
- بالإنفاذ الفعال لأنظمة الملكية الفكرية ومواصلة تطويرها.

٢٥ - وتسهيلا لتدفق التجارة تدفقا حراً، سنشرع في جهود ترمي إلى توحيد الإجراءات الجمركية وتبسيطها بين بلداننا. فالوثائق الموحدة ومعايير المراسلات الالكترونية من شأنها خفض النفقات بالنسبة للتجارة والحكومات، وإلى إكمال الجهود الجارية في منظمة التجارة العالمية بإزالة الحواجز التي تعترض طريق التجارة والاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو.

٢٦ - وأخيراً، فإننا مصممون على مكافحة ما بالمعاملات التجارية الدولية من فساد، يضر الشفافية والإنصاف ويفرض ثمناً اقتصادياً وسياسياً باهظاً. ووفقاً لالتزام وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتجريم مثل هذه الرشوة بطريقة فعالة منسقة، فإننا نحث المنظمة على إجراء مزيد من الدراسة للطرائق والصكوك الدولية الملائمة لتسهيل عملية التجريم والنظر في العمل المقترح لعام ١٩٩٧.

٢٧ - وإذا نتطلع إلى المستقبل وإلى ما يتجاوز مؤتمر سنغافورة الوزاري، وإذا ندرك أن اجتماعنا المقبل سينعقد عشية الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس نظام التجارة المتعدد الأطراف، فإننا نلتزم بالعمل مع شركائنا لتوفير قوة دفع مستمرة لتحرير التجارة.

ثالثاً - تعزيز نهجنا لإزاء مشاكل العمالة

٢٨ - تتمثل القوى المحركة للنمو الاقتصادي وللرخاء في بناء اقتصاد ذي طابع عالمي أوضح وفي أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات. ولكن من الممكن أيضاً أن ينظر إليها البعض على أنها مصدر للخلخلة وعدم الأمن. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في كفاءة قدرة اقتصاداتنا على التكيف حسب الظروف بحيث يمكن لجميع مواطنينا الاستفادة من الفرص التي يهيئها الاقتصاد العالمي الجديد. ويجب أن نُحقق أمرين معاً، هما النمو الاقتصادي ورخاء يتشارك فيه الناس على نطاق واسع. ويشكل تقليل البطالة وتهيئة وظائف طيبة أولويتين عاجلتين. ونحن نعترف بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص لبلوغ هذه الأهداف.

٢٩ - وإننا نسعى إلى تعزيز فعالية السياسات الرامية إلى تنشيط النمو وتوفير الوظائف. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات يشملها نطاق واسع من السياسات الهيكلية، في إطار سياسات سليمة للاقتصاد الكلي. ونحن

نرحب بالاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الوزاري المعني بالعمالة المعقود في مدينة ليل، ووافقنا على اتباع السياسات التالية:

- نؤكد من جديد إيماننا بأن الاستثمار في البشر له نفس أهمية الاستثمار في رأس المال. ولذلك نولي اهتماما خاصا للتعليم الأساسي السليم وتكوين المهارات والتدريب، وهي عملية تستمر مدى الحياة، كما نولي اهتماما خاصا لتحسين الانتقال من المدرسة إلى العمل؛
- إننا مُصرون على منع الاستبعاد الاجتماعي، وعلى محاربته. ويجب أن نُحدد سبلا لتعزيز قابلية الناس للتوظيف طوال حياتهم العملية، بتيسير الانتقال من وظيفة إلى أخرى؛
- نتعهد بإجراء إصلاحات عملية، تتسق مع الحالة المميزة لكل من بلداننا، وتهدف إلى تحقيق مستوى مرتفع من العمالة ورخاء يتقاسمه الناس على نطاق واسع: وهي إصلاحات تشمل النظام الضريبي والاجتماعي لتكفل أن "يكون للعمل عائدته"، ولا سيما بالنسبة للأقل ثراء؛ وتقليل رسوم الضمان الاجتماعي التي تفرض عبئا على الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية، في البلدان التي ترتفع فيها تكاليف العمل غير المباشرة؛ وتحسين وكالات التوظيف العامة؛
- وتعزيزا لتنظيم المشاريع، سنقوم، حسب الاقتضاء، بتحديث أطرنا التنظيمية في أسواق السلع والخدمات، تدعيما لقدرة اقتصاداتنا على الاستجابة للتغير السريع وتشجيعا لهيئة الوظائف؛ ونرحب بالعمل المتعلق بإصلاح الأطر التنظيمية الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي ونتطلع إلى النتائج التي ستتوصل إليها؛
- وسنيسر نشر التكنولوجيات الجديدة، التي تُهيئ وظائف جمّة وطيبة، وذلك لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على وجه الخصوص.

٣٠ - ونوجه شكرنا لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على طيب إسهامها في مؤتمر ليل. ونأمل بشدة أن تواصل هاتان المنظمتان أعمالهما، وبصفة خاصة في مجال التفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية، وبشأن "أفضل الممارسات" في ميادين التكنولوجيا والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري في المشاريع التي تحقق أفضل أداء، وسياسات توسيع فرص العمالة أمام أضعف العمال في المجتمع.

٣١ - وإننا نرحب بالاجتماع المقترح عقده في اليابان لإمعان النظر بتعمق في قضايا العمالة.

رابعاً - تنفيذ شراكة عالمية جديدة لأغراض التنمية: مطمح للقرن الحادي والعشرين
٣٢ - يُحقق عدد كبير من البلدان النامية، بفضل السياسات الاقتصادية الداخلية السليمة والاقتصاد الذي يتسم بطابع عالمي متزايد، نمواً نشطاً يساعد على تحقيقه تعاظم إشراك هذه البلدان في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال الدولي. ولكن هناك انقساماً متزايداً بين هذه البلدان وبين البلدان المنخفضة الدخل أساساً، غير القادرة حالياً على الاستفادة من هذه الفرص، التي يزداد تخلفها عن الركب.

٣٣ - ونحن لذلك في احتياج إلى تعريف لشراكة عالمية جديدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف. وهذا سينطوي على نظرة جديدة على السياسات الإنمائية بما فيها المعونة الإنمائية ومضمونها والوسائل الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقدم عن طريقها تلك المعونة.

٣٤ - وينبغي لهذه الشراكة الجديدة أن تركز أنظارها على تمكين جميع البلدان النامية، مهما كانت مرحلة نموها، من تقاسم فوائد العولمة والاشتراك فيها. ولبوغ هذه الغاية، ينبغي لها أن تعتبر بلوغ التنمية المستدامة هدفها الرئيسي. وينبغي للأهداف أن تشمل تقليص الفقر وأوجه التفاوت الاجتماعي، واحترام معايير العمل المعترف بهل دولياً، وحماية الأطفال، وتدعيم المجتمع المدني، وحماية البيئة، وتحسين الصحة والتعليم.

٣٥ - ونود أن تحقق الشراكة نتائج ملموسة. وإننا نؤكد على فائدة المؤشرات القادرة على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية في بلدان محددة في مجالات من قبيل الفقر المدقع، ووفيات الرضع والأطفال والأمهات، والتعليم الابتدائي. ويجب النظر أيضاً في جوانب أساسية أخرى من جوانب التنمية، من بينها عدد العوامل النوعية التي لا يمكن قياسها. وإننا نرحب بالعمل الذي تقوم به حالياً منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن هذا الموضوع.

٣٦ - ولا بد للشراكة الإنمائية الجديدة أن تكون فوائدها متبادلة وأن تستند إلى روح التضامن وتقاسم الأعباء بين جميع المشاركين فيها:

- وتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز تنميتها. وهذا يعني اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة متساوقة، تُعزز الظروف السياسية والقانونية المؤدية إلى تنمية القطاع الخاص، وتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. وتشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح عناصر لا غنى عنها للتنمية. ومن واجب هذه البلدان أن تُعطي أولوية لتمويل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تتجنب النفقات غير المثمرة، ولا سيما الإنفاق العسكري المفرط، دون المساس بحقوقها في الدفاع عن النفس. ومن مصلحتها أن تلتزم بالنظام المتعدد الأطراف التزاماً نشطاً وأن تُعزز التعاون الإقليمي؛

- وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تدعم جهود البلدان النامية، وتحلى لذلك بروح القصد المشترك والكفاءة. ونموها وسياساتها الرامية إلى فتح الأسواق يفيضان البلدان النامية أيضا. وعند تنفيذ هذه السياسة ينبغي لها أن تستهدف تهيئة ظروف تُشجع التجارة والتدفقات المالية الخاصة في اتجاه البلدان النامية. وتُسهم الاتفاقات الثنائية في مجال حماية الاستثمار وتدابير الأفضليات المُعممة في بلوغ هذا الهدف. ونحن نُجدد التزامنا بضمان تدفقات ضخمة من المعونة الرسمية وبتحسين نوعية هذه المعونة. وينبغي تعبئة جهود المجتمع الدولي بأسره في هذا الجهد، كما ينبغي للمانحين الجدد أن يظطلعوا بمسؤولية متزايدة، بحيث يجرى تقاسم العبء على نحو أكثر إنصافا؛

- وتؤدي المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وهي تتعاون مع بعضها البعض ومع المانحين الثنائيين، دورا هاما في تعزيز التنمية وتشجيع البلدان النامية على تقليص الفقر وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وتحسين قدرتها. ويجب تزويدها بموارد مالية كافية مناسبة لهذا الغرض. وتعتمد قوتها على اشتراك جميع الأعضاء اشتراكا فعالا. وينبغي للبلدان المانحة، وهي تبذل جهودها في مجالي المعونة الثنائية والائتمانات، أن تواصل وتدعم الجهود التي تبذلها المؤسسات المتعددة الأطراف للنهي عن الإنفاق غير المثمر في البلدان النامية.

٣٧ - وفي إطار هذه الشراكة الجديدة، يجب إيلاء الأولوية لتنفيذ سياسات استهدافية أكثر فعالية، ذات أهداف أربعة متكاملة، على النحو التالي:

- ينبغي للدعم المالي الخارجي أن يراعي تماما التفرقة بين كل من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والاقتصادات الناشئة وأفقر البلدان. ولا تزال البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تواجه تحديات شديدة بصورة غير عادية. وسوف نُركز الموارد على البلدان الأشد احتياجا إليها والتي يمكنها أن تستخدمها استخداما فعالا، مما يبيّن أن برنامجها في مجال السياسات جدير بالثقة وأن حكوماتها ملتزمة كل الالتزام بتنفيذه. وينبغي للمنح والتمويل التسهلي أن توجّه أساسا إلى تلبية الاحتياجات المالية لأفقر البلدان التي تفتقر تماما أو جزئيا إلى إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، بمجرد ان تُظهر التزامها بتهيئة الظروف للاستفادة الفعالة منها؛

- إيلاء أولوية أوضح للتنمية المستدامة وللخفيف من حدة الفقر. وينبغي أن يعني هذا توفير تمويل كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم، والهيكل الأساسية الجوهرية، ومشروعات المياه النقية، وحفظ البيئة، والمشروعات الصغيرة، والبحوث الزراعية والزراعة على نطاق صغير، وذلك بمساعدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على سبيل المثال؛

- ينبغي أن نُدعم إنشاء قطاع خاص دينامي تنافسي في البلدان النامية يقوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تؤدي دورا حافزا على تهيئة ظروف يمكن لهذا القطاع الخاص الانتعاش فيها؛
- وأخيرا، زيادة إدماج البلدان القليلة النمو والبلدان الأقل نموا في الاقتصاد العالمي، بالاستعانة بنطاق كامل من أدوات السياسة العامة ذات التأثير على التنمية. وفي إطار البيئة المتعددة الأطراف التي انبثقت عن اتفاق جولة أوروغواي، ينبغي لهذا أن يشكل هدفا أساسيا. وسندعم الجهود التي تبذلها البلدان القليلة النمو والبلدان الأقل نموا لتحقيق هذا التكامل بالاستجابة، على سبيل المثال، استجابة مشجعة لطلبات الحصول على مساعدة تقنية في ميادين الاستثمار، والتحويل إلى القطاع الخاص، وتنويع الصادرات، وبتشجيع المنظمات والبرامج الدولية على التصرف بطريقة مماثلة. وسوف ننفذ أحكام مقرر مراكش بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، سنبحث ما يمكن أن يفعله كل منا لتحسين إمكانية وصول هذه البلدان إلى أسواقنا، ونشجع الآخرين ومن بينهم البلدان النامية الأخرى، على أن يحذوا حذونا.

خامسا - تعزيز فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف لصالح التنمية

٣٨ - يجب على المؤسسات المتعددة الأطراف، كي تكون فعالة في دعمها هذه الشراكة العالمية من أجل التنمية، أن تتابع بذل جهودها في مجالي التكيف والإصلاح. وإننا نرحب بالدعم الواسع النطاق للإصلاح المؤسسي الذي أخذ في الاشتداد في العام الماضي؛ وإننا مصممون على المساعدة على زيادة هذا الزخم.

٣٩ - لقد دعينا منذ عام مضى، في هاليفاكس، إلى إدخال إصلاحات على المؤسسات المالية الدولية بغية تحسين التنسيق، والتقليل من التداخل، وزيادة فعاليتها. وقد تكثفت الجهود الإصلاحية على مدى العام المنصرم. ويمكن إصلاح اللجنة الإنمائية وزراء بلدان متقدمة وبلدان نامية من النظر معا سويا في المسائل وتوجيه المؤسسات. ويتعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على نحو أوثق ويتوصلان إلى نتائج ملموسة؛ وعلى سبيل المثال في دراساتها المشتركة المتعلقة بالديون والإنفاق العام. وتضاعف التعاون بين رؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. كما أن الإصلاحات التنفيذية والإدارية جارية على قدم وساق، ويجب صب الاهتمام على فعالية التنفيذ.

وإننا نشني على الأعمال التي تضطلع بها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لأجل زيادة شفافية عمليات الشراء. وإننا نشجع الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات المتعددة الأطراف لدعم الإصلاحات التي من شأنها تعزيز صلاح الحكم وتقليص الممارسات التجارية الفاسدة.

ويلزم بذل جهد متواصل في عملية إصلاح المصارف الإنمائية لتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع، وإجراء المزيد من الخفض في النفقات في الوقت نفسه. وإننا نؤيد ما قدمته فرقة العمل التابعة للجنة التنمية من توصيات داعية إلى توثيق التعاون بين المصارف على المستويات كافة.

٤٠ - لقد التزمنا في هاليفاكس بالتشجيع على توسيع نطاق عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة وعلى تعميقها. إننا نعتقد أن مبادراتنا قد ساهمت إلى حد كبير في تزايد الوعي بضرورة إحداث تغييرات في المنظومة كشرط لا بد منه لتحسين الكفاءة، بغية العودة على المستفيدين من مختلف الأنشطة الإنمائية بفوائد ملموسة.

وإننا نقدر بصورة خاصة نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي عقدت في ميدراوند، حيث نجحنا، مع شركائنا كافة، في تمهيد الطريق أمام تنفيذ إصلاح شامل يمكن اعتباره أيضا مرجعية هامة لإصلاح قطاعي الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. كما نعتبر القرار المتخذ مؤخرا القاضي بتعزيز الدور التنسيقي الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا ذا شأن. ورحب بما اتخذته اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة من مبادرات لدراسة أنشطتها، وتعديل أولوياتها، وإعادة هيكلة برامجها وإعادة تنظيم موظفيها لزيادة الكفاءة وفعالية التكاليف.

وسوف نعمل مع الأعضاء الآخرين لإحراز تقدم سريع في عملية إصلاح الأمم المتحدة بغية ترشيد دورها في التنمية وتعزيزه.

٤١ - وتؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في تنظيم التعاون الدولي لصالح التنمية المستدامة، وفي تشجيع توافق الآراء بشأن الأهداف والسياسات الإنمائية.

ومجالات الأولوية لدى الأمم المتحدة أبرزها التخفيف من حدة الفقر، ومسائل العمالة، والإسكان، وتوفير الخدمات الأساسية، لا سيما الخدمات المتصلة بالصحة والتعليم، والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، والمساعدات الإنسانية بشكل عام.

كما أن للأمم المتحدة دورا أساسيا ينبغي أن تؤديه في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية البيئة، والإغاثة في حالات الطوارئ، وترسيخ الاستقرار فيما بعد الصراعات وتقديم المساعدة التقنية لتمكين أفقر البلدان من المشاركة في التجارة والاستثمارات الدولية.

٤٢ - ويجب على الأمم المتحدة، كيما تكون أكثر فعالية في ميدان التنمية، أن توضح دورها وميزاتها النسبية. وعليها أن تعزز كفاءة أمانتها العامة وإطارها التنفيذي، وأن تجعلهما أكثر تماسا، وأن تكفل التنسيق الحقيقي على المستويات كافة. وينبغي لأي مقترحات تستهدف هذا الغرض أن تركز على الهياكل القائمة وتستند إلى الأفكار المنبثقة عن مختلف النقاشات التي دارت حول إصلاح الأمم المتحدة.

٤٣ - ويمكن للإصلاح أن يتمحور حول النقاط الرئيسية التالية:

- ينبغي دمج إدارات الأمانة العامة الثلاث المسؤولة عن التنمية، بحيث تخضع لسلطة وكيل واحد للأمين العام؛
- ينبغي لوكيل الأمين العام أن يعمل، بوجه خاص، كأمين تنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيزاً لصوغ سياسات المجلس ودوره التنسيقي؛
- ينبغي للأمين العام أن يقوم، بمساعدة من وكيل الأمين العام وبدعم من رئيس مكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية، وبالتعاون مع رؤساء الوكالات، باستعراض عاجل لأدوار الوكالات المتخصصة واللجان المشاركة في التنمية ولولاياتها، بغرض إزالة التداخل وتحسين الفعالية. وينبغي لهذا الاستعراض أن يتضمن بحثاً لقضية دمج مهامها الإنمائية. ويتعين على الأمين العام أن يقدم توصيات في هذا المضمار وأن يسعى إلى تنفيذها عن طريق لجنة التنسيق الإدارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ينبغي لوكيل الأمين العام، بَعِيد تعيينه، أن يدعم العملية من خلال استعراض يشمل الصناديق والبرامج الإنمائية القائمة التابعة للأمم المتحدة، وذلك بالتشاور الوثيق مع رؤساء فرادى الهيئات ذات الصلة. ومتى وجدت دواع قوية للترشيد، ينبغي دمج الصناديق والبرامج في صلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سوف يعزز نتيجة لذلك؛
- كما يتعين على وكيل الأمين العام أن يمضي قدماً في ترشيد التحليل الاقتصادي والإبلاغ الاقتصادي في الأمم المتحدة، بالتشاور مع المنظمات الأخرى المشاركة في التحليل الاقتصادي، التي من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بغية إزالة الازدواجية؛
- وينبغي مواصلة توحيد ما للأمم المتحدة من أماكن عمل ميدانية وأنظمة إدارية في الميدان، كما ينبغي تحقيق التناسق بالجدول الزمني الموضوع لإقرار البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛
- ينبغي للوفورات الناتجة عن تحسين فعالية التكاليف أن يعاد استثمارها في البرامج الإنمائية. ويتعين على الأمين العام أن يدرس الوسائل القمينة بتحقيق هذا الهدف.

٤٤ - ولقد كانت دورة الأونكتاد التاسعة معلما بارزا رئيسيا في مجال تجديد الأونكتاد. إذ نجحنا من خلال الشراكة الوثيقة مع الدول الأعضاء الأخرى في إصلاح آلية الأونكتاد الحكومية الدولية وفي إعادة تركيز أعمالها على عدد قليل من الأولويات لتعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بهدف تيسير اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وإننا ملزمون بتنفيذ هذه الإصلاحات. وستكون البلدان الأقل نموا والقليلة النمو المستفيدة الرئيسية من هذه الإجراءات. كما نرحب بمنظمة التجارة العالمية وبمبادرة الأونكتاد المجددة الرامية إلى زيادة التعاون المتبادل بينهما، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية كل منهما.

٤٥ - وإننا نحث على زيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية:

- وعقد اجتماعات دورية بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وعلى غير ذلك من المستويات، من شأنه أن يضمن اتخاذ هذه المؤسسات إجراءات منسقة متضافرة، ولا بد لهذا التعاون الوثيق أن يراعي ضرورة قيام كل من المؤسسات بالتركيز على المجالات التي تحقق لها ميزات نسبية وبتفادي الازدواجية غير اللازمة؛

- وبإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية أن يعملوا معا، بالتعاون التام مع البلد المضيف، على إعداد تقارير الاستراتيجية القطرية المقدمة إلى مجلس إدارة كل منها. وينبغي أن تنظم في كل بلد اجتماعات دورية للمانحين من أجل تيسير تبادل المعلومات وصوغ البرامج وفقا للميزات النسبية التي تتمتع بها كل مؤسسة من المؤسسات. وينبغي إشراك المانحين الثنائيين في هذه العملية. وباستطاعة منسق الأمم المتحدة المقيم أو ممثل البنك الدولي أو المصرف الإنمائي الإقليمي أن ينظم هذه الاجتماعات بصورة دورية. وسوف تساعد مثل هذه الاجتماعات على تنسيق أعمال المانحين وترشيدها بينما تقلل التكاليف؛

- باتباع نهج شامل، ينبغي معالجة الجوانب غير العسكرية التي تنطوي عليها عمليات السلم (بما في ذلك مهام إقامة الديمقراطية، وتدريب الشرطة، وبناء المؤسسات، وتقديم المساعدات الإنسانية). وإننا نشجع، في هذا الصدد، على زيادة إحكام التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وما يناسب المقام من منظمات إقليمية، تيسيرا للانتقال من مرحلة التدخل في حالات الطوارئ إلى مرحلة التأهيل. كما ينبغي تعزيز التشاور بين المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

سادسا - توفير الدعم المتعدد الأطراف اللازم للتنمية

٤٦ - يجب إنجاز عملية تجديد الموارد الميسرة لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تقاسم هذا العبء على نحو منصف، ونرحب بظهور مانحين جدد ونشجع البلدان الأخرى على الاشتراك.

٤٧ - ونرحب بموافقة المانحين كافة على المساهمة في التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الانمائية الدولية وتشغيل الصندوق الاستثماري المؤقت. وسيتمكن هذا الاتفاق المؤسسة من اقراض مبلغ يصل إلى ٢٢ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ثلاث سنوات. وهذا نجاح عظيم. ومن الأهمية بمكان أن يكفل جميع المانحين نجاح التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الانمائية الدولية بتنفيذهم التزاماتهم تنفيذاً كاملاً في حينه.

٤٨ - كما نرحب بتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي، الذي تتسم أعماله بأهمية حيوية لهذه القارة، مع الإقرار بالاصلاحيات التي أجرتها فعلاً إدارة المصرف، وكذلك، فإن تجديد موارد صندوق التنمية الآسيوي في حينه مسألة ذات أهمية.

٤٩ - إننا ملتزمون باستمرار مرفق تعزيز التكيف الهيكلي بوصفه محور الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي إلى أفقر البلدان، ونرحب باقتراحات المدير الإداري لصندوق النقد الدولي الداعية إلى زيادة تيسير شروط الاقراض التي يتعامل بها ذلك المرفق مع عدد محدود من البلدان الفقيرة والمدينة مديونية ضخمة، وذلك كمساهمة من الصندوق في تزويد تلك البلدان بالقدرة على إعالة نفسها. وسوف ندرس، على نحو إيجابي بناءً، الخيارات المتاحة لتمويل الإعانات اللازمة، وذلك أساساً باستخدام الموارد التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي، دون استبعاد المساهمات الثنائية، وينبغي للصندوق، إذا ما اقتضت الضرورة، أن يفكر في الوصول بإدارة احتياطياته إلى المستوى الأمثل تيسيراً لتمويل مرفق تعزيز التكيف الهيكلي. وهذا الأمر سوف يتيح للصندوق أن يزود أفقر البلدان بإمكانية استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف النمو.

٥٠ - ونرحب بالتقدم المحرز في مجال تخفيف حدة مشاكل الدين وتنفيذ نادي باريس لشروط نابولي تنفيذاً فعالاً. غير أنه فيما يتعلق ببعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نقر بضرورة اتخاذ إجراءات إضافية، لا سيما لخفض الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها من الدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس. وتبعاً للاقتراحات التي قدمتها مؤسسات بريتون وودز، فإننا نتطلع إلى التوصل، في الخريف القادم على أقصى حد، إلى حل ملموس يقوم على الأسس التالية:

- ينبغي للحل أن يوفر مخرجاً من مشكلة الديون التي لا يمكن تحملها وأن يقوم على نهج "معالجة كل حالة على حدة" وأن يتكيف مع الحالة الخاصة لكل بلد من البلدان المعنية، بمجرد أن يبدي التزامه بالسعي لتكييف اقتصاده؛

- من شأن استمرار مرفق تعزيز التكيف الهيكلي أن يوفر لهذه البلدان الأساس اللازم لتخفيف عبء ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي؛
- نرحب باقتراح إدارة البنك الدولي الالتزام بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لهذه المبادرة ومبالغ ضخمة لسنوات قادمة. وسوف ندعم، وتعمل سوية من أجل، مساهمة البنك الدولي بمبلغ إجمالي قدره بليون دولار إلى هذه المبادرة. وإننا ننتظر من البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية، استحداث آليات تمويل عملية لمعالجة مسألة الديون المستحقة لهذه المؤسسات؛
- وفيما يتعلق بالديون الثنائية، نحن ملتزمون بالعمل، المقرون بأقصى ما يمكن أن يساهم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على تحقيق السلامة المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون لجميع البلدان التي تبذل جهود التكيف اللازمة. وإننا نقر ما أقدمت عليه فعلا بعض البلدان الدائنة من إلغاء لديون المعونة الانمائية الرسمية. ونحث البلدان الدائنة في نادي باريس، على القيام، عندما تستنسب، وعلى أساس كل حالة على حدة، بتجاوز شروط نابولي في حالة هذه البلدان. وتتضمن هذه الجهود، طواعية، خططا لتحويل الديون إلى ما تصل نسبته ٢٠ في المائة بدلا من نسبة الـ ١٠ في المائة الحالية من رصيد الديون، ولزيادة تخفيف عبء الديون. وبموازاة ذلك، وعلى أساس التقدير نفسه، نشجع سائر الدائنين الثنائيين على تقديم مساهماتهم الذاتية إلى هذه البلدان بشروط مماثلة.

سابعاً - لأجل نجاح اندماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

٥١ - أعطى انتهاء الحرب الباردة العولمة زخماً حاسماً، وذلك بمنح الاقتصادات الاشتراكية سابقاً فرصة اتخاذ موقعها الملائم في الاقتصاد العالمي.

٥٢ - ونحن نرحب بالنتائج الاقتصادية الجيدة التي توصل إليها عديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي اضطلعت بتثبيت الاقتصاد الكلي وبالاصلاح الهيكلي. واتبعت بلدان عديدة، لا سيما في أوروبا الوسطى، برامج حازمة في مجالي التثبيت والاصلاح الهيكلي وحققت نمواً هائلاً في العام الماضي. وتخلفت عن المسيرة البلدان الأخرى التي لم تتبن بعد الاصلاح بالكامل. واستهلكت غالبية بلدان الاتحاد السوفياتي السابق اصلاحاتها في وقت متأخر عن أوروبا الوسطى، غير أن العديد منها على وشك البدء في النمو هذه السنة. وإننا نشجع جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على متابعة اصلاحاتها الاقتصادية بغية تحقيق هذه المكاسب أو تعزيزها. ويؤدي بنك الانشاء والتعمير الأوروبي دوراً هاماً في دعم هذه الاصلاحات، ونحن نرحب بالاتفاق على زيادة رأسماله.

٥٣ - وإننا نؤيد الجهود التي تبذلها أوكرانيا لمواصلة اصلاحاتها السياسية والاقتصادية ولتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي. ونرحب، في هذا الصدد، بالاتفاق الأخير المبرم مع صندوق النقد الدولي، ونشجع أوكرانيا على اتمام تنفيذ البرنامج الاصلاحى المتفق عليه.

ونرحب بإعلان مؤتمر قمة موسكو المتعلق بأوكرانيا وبالتزام الرئيس كوشما بإقفال المفاعل رقم ١ في تشيرنوبيل بحلول نهاية عام ١٩٩٦، وذلك في إطار برنامج إقفال المنشأة برمتها بحلول عام ٢٠٠٠. ونعيد التأكيد على التزامنا بالتنفيذ الكامل للمذكرة المبرمة مع أوكرانيا، من خلال التعاون الوثيق مع هذا البلد والمؤسسات المالية الدولية. وبهذا الخصوص، نرحب بالقرارات المالية التي قد اتخذها فعلا المجتمع الدولي، ونشدد على وجوب تقيد الأطراف المعنية كافة بالجدول المتفق عليه للبرنامج الشامل.

٥٤ - ونحن نؤيد الاصلاح السياسي الجارى في روسيا والتزامها بالديمقراطية. والاصلاحات الاقتصادية والاصلاحات السياسية يعزز بعضها الآخر ونضع روسيا في موقع يؤهلها لأداء دور أكبر شأنًا في الاقتصاد العالمي. كما نرحب بالاتفاق المبرم بين السلطات الروسية وصندوق النقد الدولي والمرفق الموسع للصندوق الاستئماني. وببرهن هذا الاتفاق على استمرار التزام روسيا بتثبيت الأحوال المالية وبالاصلاحات الاقتصادية. ويتوقف نجاح روسيا الاقصادى واندماجها في الاقتصاد العالمى على اتمام تنفيذ التزامها. ومما يعد الآن حاسما في الانتعاش الاقصادى الاستثمار الخاص، الذى يتطلب ظروفًا اقتصادية وقانونية وإدارية يعول عليها. ونرحب بالاتفاق التاريخى بين روسيا ونادى باريس المتعلق بإعادة جدولة ديون روسيا الخارجية بصورة شاملة تتحقق فى الأجل المتوسط، الأمر الذى سيمكن هذا البلد من الخروج من دورة إعادة الجدولة. وسيتيح هذا الاتفاق المجال أمام إجراء مناقشات بين روسيا وأعضاء نادى باريس للنظر فيما إذا كان من الممكن الاتفاق على الشروط التى تسمح باشتراك روسيا كدائن.

مؤتمر القمة القادم

٥٥ - لقد قبلنا دعوة رئيس الولايات المتحدة للاجتماع فى دنفر فى العام القادم.

المرفق الثالث

تقرير وزراء مالية مجموعة السبعة المقدم إلى رؤساء الدول والحكومات بشأن الاستقرار النقدي الدولي

ليون ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

تؤدي الزيادة الهائلة في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال في العالم إلى تعميق التكامل الاقتصادي والمالي فيما بين جميع البلدان، وتخلق بيئة مالية أكثر تعقيدا، مع زيادة تنوع تدفقات رؤوس الأموال والمقرضين والمقترضين. وعملية العولمة هذه تخلق فرصا جديدة ولكنها تخلق أيضا تحديات لبلداننا وللمجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بنظامنا النقدي والمالي الدولي.

وفي هذا الصدد، خلص رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة هاليفاكس إلى أن: "التشاور الوثيق والتعاون الفعال في مجال سياسات الاقتصاد الكلي بين مجموعة السبعة عنصران مهمان من عناصر تعزيز النمو المستديم غير التضخمي الذي يحول دون حدوث اختلالات خارجية وداخلية كبيرة، ويشجع على زيادة استقرار أسواق النقد"، و "لنا مصلحة مشتركة في كفاية بقاء المجتمع الدولي قادرا على التصدي للمخاطر المتأصلة في نمو تدفقات رأس المال الخاصة، وزيادة تكامل أسواق رأس المال المحلية، وتسارع وتيرة الابتكارات المالية"، و "زيادة توثيق التعاون الدولي على تنظيم المؤسسات والأسواق المالية والاشراف عليها أمر من الأمور الأساسية لصون النظام المالي ودرء تآكل معايير الحصافة المالية".

وأثناء مناقشاتنا التي جرت في هاليفاكس في العام الماضي، خلصنا، بصورة أكثر تحديدا، إلى ما يلي:

- أن أهم أساس لتحقيق استقرار أسعار الصرف هو مواصلة اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة بهدف تحقيق نمو غير تضخمي مطرد وتجنب حدوث اختلالات خارجية وداخلية كبيرة؛
- أن مرونة أسعار صرف العملات الرئيسية هي سمة أساسية من سمات النظام لأن أحداثا غير متوقعة تقع، والأسس الاقتصادية تتغير، والتطورات المالية والاقتصادية الوطنية تختلف بدرجة تتطلب انتهاز سياسات قادرة على الاستجابة لها؛
- يمكن أن يكون التدخل في سوق النقد فعالا بل وحاسما في ظروف معينة، ولكن يتعذر تحديد تلك الظروف سلفا؛

• لا يوجد من الهياكل التنظيمية الفعالة أو الآليات الضريبية ما يمكن أن يحدث مزيدا من الاستقرار في أسعار الصرف دون تكاليف كبيرة من حيث الأهداف الاقتصادية الأخرى.

وما زالت هذه الاستنتاجات صحيحة حتى اليوم.

وهدفنا الأسمى هو تشجيع تحقيق نمو غير تضخمي مطرد. وفي هذا الصدد، يمكن لمجموعة السبعة أن تعزز على أفضل نحو زيادة الاستقرار في أسواق النقد بانتهاج سياسات اقتصادية كلية ملائمة بالإضافة إلى التعاون الوثيق في أسواق النقد حيثما يقتضي الأمر.

وعلى مدى العقدين الماضيين، كان النظام النقدي الدولي يستند إلى نظام يتسم بالمرونة فيما يتعلق بأسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية. وهناك ظروف يستنسب فيها السماح بتذبذب أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية بالتبدد بدلا من تعديل السياسات النقدية والضريبية بما لا يتسق مع احتياجات الاقتصاد.

وتشير الخبرة المكتسبة منذ عام ١٩٧٣ إلى أن التعديلات الرئيسية الحادثة في أسعار الصرف قد نجمت عن تغييرات أو تشوهات يمكن تحديدها تحديدا واضحا في المبادئ الاقتصادية الأساسية أو في السياسات الاقتصادية الكلية. ومن المرجح أن تؤدي الجهود المبذولة للمحافظة على سعر صرف لا يتسق مع المبادئ الأساسية إلى إحداث تشوهات في الأدوات الرئيسية للإدارة الاقتصادية أو إلى وضع قيود عليها. وفي الوقت ذاته، لا يمكن للسلطات المالية أن تتجاهل تذبذبات أسعار الصرف التي لا يبدو أن لها ما يبررها استنادا إلى السياسات أو المبادئ الاقتصادية الكلية ويمكن أن تؤثر بالتالي تأثيرا سلبيا على الناتج أو الأسعار. وهناك ظروف يمكن أن يؤدي فيها توثيق التعاون في أسواق النقد إلى تدعيم السياسات الاقتصادية السليمة وتعزيز الاستقرار في أسواق النقد.

وتقع على مجموعة السبعة مسؤولية هامة في العمل على قيام نظام نقدي فعال مستقر بتشجيع السياسات التي من شأنها أن تعزز قدرتنا على إدارة المخاطر وتجنب الأزمات وتحسين قدرتنا على الاستجابة لهذه الأحداث عندما تقع. وتحقيقا لهذا الهدف، اتخذنا عددا من المبادرات على مدى السنوات القليلة الماضية وبدئ في إجراء تحسينات في هاليفاكس. وهذه الورقة تستعرض المبادرات الرئيسية، وتقتراح، حيثما يقتضي الأمر، مزيدا من التحسينات.

• زيادة فعالية مراقبة الاقتصاد الكلي في اجتماعات مجموعة السبعة

من المهم انتهاج سياسات اقتصادية محلية سليمة تستهدف تحقيق نمو غير تضخمي مطرد وتجنب حدوث اختلالات خارجية مفرطة. وهذه السياسات تعد أيضا شرطا ضروريا لزيادة استقرار أسعار

الصرف ولتجنب تشوه أسعار الصرف أو تقليله. ويؤدي التعميق الهائل في التكامل الاقتصادي إلى زيادة الحاجة إلى اتباع سياسات اقتصادية سليمة بل وإلى إمكانية تحقيق مكاسب من التعاون بشأن السياسات الاقتصادية الكلية. وتوفر عملية المراقبة التي تقوم بها مجموعة السبعة إطارا لتحديد وصوغ استجابات ملائمة إزاء المخاطر التي تهدد اقتصاداتنا واستقرار النظام المالي والنقدي الدولي.

• قامت مجموعة السبعة بتحسين عملية المراقبة خلال السنوات الماضية، وتحققت نتائج مشجعة في هذا الإطار غير الرسمي، على النحو التالي:

• أحرزنا بالفعل بعض التقدم الهام في صوغ أهداف مشتركة للسياسة الاقتصادية: فقد اتفقتنا على الأهمية الحاسمة لتخفيض التضخم وأحرزنا تقدما محسوسا في هذا الصدد؛ واتفقتنا على الاستراتيجية المتوسطة الأجل للتوحيد الضريبي، الذي سنواصل متابعته بقوة لزيادة المدخرات الوطنية ولتخفيض الاختلالات الخارجية. ومن شأن زيادة التقارب أن يؤدي إلى تحسين التوقعات فيما يتعلق بتحقيق استقرار مطرد في أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة في الأجل الطويل في بلداننا؛

• في أعقاب الأزمة المكسيكية، شجعت مجموعة السبعة على إجراء تحسينات مهمة في عملية المراقبة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، وهي تحسينات يجري تنفيذها حاليا (انظر أدناه).

• اعتمدنا عددا من الخطوات لتحسين فعالية عملية المراقبة التي تقوم بها مجموعة السبعة. واستنادا إلى هذه التحسينات، سندعم الخطوات الإضافية التالية:

• تركيز المناقشة على المخاطر المحتمل أن تتولد عن التوقعات في مجموعة السبعة والاستجابة السياسية الملائمة لتلك التحديات. كما يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاقتصادية والهيكلية المتوسطة الأجل؛

• تركيز مزيد من الاهتمام على المخاطر المحتمل تولدها خارج مجموعة السبعة ويمكن أن تؤثر على النظام النقدي والمالي الدولي، بالاستناد جزئيا إلى عرض يقدمه المدير العام لصندوق النقد الدولي؛

• تعزيز التعاون على مستوى النواب استعدادا للاجتماعات الوزارية مع مشاركة ملائمة من جانب نواب المصارف المركزية وموظفي صندوق النقد الدولي.

• استمرار التعاون الوثيق بين مجموعة السبعة في أسواق الصرف.

• يمكن أن تؤدي اختلالات أسعار الصرف إلى تصعيد حالة البلبلة في الاقتصاد العالمي وأن تضر بالنمو والتجارة. وعندما يبدو أن أسعار الصرف تتحرك خارج نطاق الأسس التي تقوم عليها، تلزم مراقبة الوضع مراقبة شديدة، وقد يتطلب الأمر استجابات منسقة.

• يعد "الانقلاب المنظم" الحادث في أسعار الصرف الرئيسية منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ تطورا إيجابيا وواعدا. وتكمن وراء ذلك، عدة عوامل. أهمها التغييرات التي حدثت في السياسات والمبادئ الاقتصادية الأساسية، ولكن الإشارات التي أعطتها مجموعة السبعة للأسواق في عام ١٩٩٥، من خلال البلاغات وفي الظروف الملائمة، من خلال التدخل المتضافر، كانت عاملا مساعدا على إعطاء زخم لتصحيح مسار أسعار الصرف بما يتمشى مع الاتجاهات الأساسية.

• وينبغي أن نواصل تعاوننا الوثيق في أسواق النقد على هذا الأساس، مع مراعاة ما يلي:

• يمكن أن يكون لإعلان مجموعة السبعة بجلاء واتساق عن رأي مشترك أثر في استقرار أسواق الصرف وأن يساعد على دعم مصداقية التزامنا بالتعاون في أسواق الصرف عندما تبرز الظروف ذلك؛

• يمكن أن تكون التدخلات فعالة في ظروف معينة، لا سيما عندما تدعم هذه التدخلات التغييرات في السياسات و/أو المبادئ الأساسية بما يؤدي إلى حدوث تغييرات في توقعات السوق بشأن أسعار الصرف في المستقبل؛

• يجب استخدام أداة التدخل استخداما حكيما بالنظر إلى ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للسياسة النقدية والمبلغ الذي يمكن للسلطات أن تحشده بالنسبة إلى حجم أسواق رؤوس الأموال الدولية. ومع ذلك، فإن هذه العوامل لا تعرقل قدرتنا المشتركة على توجيه رسالة واضحة إلى الأسواق، إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

• من الأرجح أن تكون التدخلات فعالة عندما تكون متضافرة ويتجلى فيها تقييم مشترك؛

• تعتبر ملاءمة توقيت التدخل من الشروط الهامة للنجاح؛

• تحسين ضمانات الحيطة في الأسواق المالية الدولية.

وقد أوجدت عولمة الأسواق المالية والزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود بيئة مالية أكثر تعقيدا. ويعد التنظيم المالي الشامل الفعال، والإشراف التحوطي الذي تدعمه قوى السوق،

والتعاون الدولي المعزز فيما بين المنظمين، من العوامل الرئيسية للمحافظة على استقرار النظام المالي والنقدي الدولي.

• وما برحت البلدان الصناعة تتعاون لسنوات عديدة على تطوير أطر الحيطة. وقد اتخذ مصرف التسويات الدولية/لجان بازل خطوات هامة تستهدف وضع معايير دولية للإشراف التحوطي على المصارف ولتعزيز نظم المدفوعات والتسويات التي تربط الأسواق الدولية. وقد اضطلعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بعمل مماثل لتنظيم شركات الأوراق المالية وأسواقها بصورة تحوطية. وفي السنوات الأخيرة، عزز منظمو الأعمال المصرفية والأوراق المالية اتصالاتهم على الصعيد الدولي لمعالجة المشاكل الإشرافية التي تتجاوز حدود الأسواق.

• وإننا ندرك العمل التعاوني الكبير المضطلع به مؤخرا والجاري حاليا بين لجان بازل واللجان التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن المشتقات التي تستهدف العمل على تحسين إدارة المخاطر، ووضع إطار مشترك للإبلاغ، وتحسين ممارسات الكشف؛

• وإننا نرحب بما تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من نشر لمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رؤوس الأموال التي تتناول تعريف المصارف لمخاطر السوق، وهي المعايير التي ستمثل إضافة جد مفيدة للنسب القائمة على سبيل الحيطة.

• ومع ذلك، فإن التغييرات الحاصلة في هيكل الأوضاع المالية العالمية وظهور أطراف وأسواق جديدة تتطلب حدوث تطوير مستمر للاستجابة الإشرافية، بما فيها التعاون الدولي. وإننا نرحب بتقرير لجنة بازل ولجنة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن التنظيم التحوطي والتعاون الإشرافي. ومن المنتظر أن تمهد هذه التقارير السبيل أمام مواصلة التقدم بصدد المبادرات الجارية وتوسيع نطاق الجهود المبذولة في الاتجاهات التالية:

• تعزيز التعاون فيما بين الأسواق بغرض تقوية الإشراف على المؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها لجنة بازل ولجنة المنظمة الدولية لمؤسسات الأوراق المالية بغرض تحسين ترتيباتها التعاونية والعمل الذي يضطلع به المنتدى المشترك للمشرفين على المصارف والأوراق المالية والتأمين. وينبغي إنشاء ترتيبات ملائمة يمكن في إطارها تحسين تنظيم ذلك التعاون. وسيكون من المفيد استجلاء دور ومسؤوليات المشرفين ذوي الصلة لتشجيع قيام درجة ملائمة من التعاون في الإشراف على المؤسسات المالية النشطة دوليا، وإنشاء شبكة أشمل من الترتيبات الثنائية بين السلطات.

• تعزيز تدابير الحيطة في الأسواق الناشئة والتعاون الإشرافي مع تلك الأسواق. ويجب أن يغطي التنظيم والإشراف التحوطيان الفعالان جميع الأسواق المالية، ولا سيما الأسواق المالية التي تشهد معدلات نمو مرتفعة و/أو تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال. وتؤدي لجنة بازل ولجنة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية أعمالاً في هذا المجال، وهي أعمال تدعم الجهود الجارية حالياً على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ونظراً إلى أن الأسواق الناشئة آخذة في النمو من حيث الأهمية، ينبغي تشجيع هذه اللجان وغيرها من المنتديات ذات الصلة على تعزيز اتصالاتها بالمشرفين على الأسواق الناشئة وتعاونها معهم عملاً على رفع معايير الحيطة. وينبغي أن تولي المؤسسات المالية الدولية مزيداً من الاهتمام لتعزيز فعالية الهياكل التنظيمية والإشرافية للأسواق الناشئة؛

• تشجيع الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتعزيز شفافية السوق. وبصرف النظر عن الأنشطة التنظيمية المبذولة في الماضي والتي ستبذل في المستقبل، تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة المخاطر على عاتق الأطراف المشاركة في الأسواق. وينبغي للمنظمين أن يشجعوا الجهود التي يبذلها القطاع الخاص، وأن يمارسوا، حيثما يقتضي الأمر، ضغوطاً لحفز هذه الجهود، لتحسين شفافية السوق وتعزيز قدرة قوى السوق على تحمل المخاطر وضبطها بطريقة سليمة مسؤولة؛

• تحسين عملية الإبلاغ والإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بالمشتقات. وتعتبر المراقبة الفعالة للأنشطة المتعلقة بالمشتقات أمراً حيوياً، و يتطلب زيادة توثيق التعاون فيما بين المشرفين. وفي هذا الصدد، نرحب بالدراسة الاستقصائية العالمية للسوق التي أجراها مصرف التسويات الدولية في ربيع عام ١٩٩٥، وإجراء المتابعة الذي يُعتمز اتخاذ. كما نتطلع إلى الانتهاء هذا العام من اعتماد نهج مشترك بين بازل والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية تجاه معايير الإبلاغ المتعلقة بالتعامل في المشتقات وإحراز مزيد من التقدم في تحسين ممارسات الكشف عن المشتقات؛

• تعزيز التعاون فيما بين البورصات. وإننا نتطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان وندسور لأجل زيادة التعاون فيما بين بورصات العقود الآجلة والمنظمين. كما نحيط علماً، مع الموافقة، بإنشاء ترتيبات لتقاسم المعلومات فيما بين بورصات الأوراق المالية ونرحب بوضع ترتيب لتقاسم المعلومات فيما بين البورصات الرئيسية للعقود الآجلة والسلطات التنظيمية ذات الصلة. كما نتطلع إلى الدراسة التي تجريها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن أساليب تحديد حجم قروض الشركات الكبيرة، التي قد يكون لها تأثير على السوق وكذلك أساليب حماية الأطراف المشاركة في الأسواق من حالات الإعسار المحتملة التي تتعرض لها المؤسسات.

• تعزيز قدرتنا الجماعية على الاستجابة للآزمات المالية

إن زيادة تكامل الأسواق الرأسمالية العالمية لرؤوس الأموال، وتغير حجم تدفقات رؤوس الأموال وتكوينها، وزيادة تنوع المقرضين والمقترضين وعددهم، تمثل في مجموعها فرصاً وتحديات جديدة للنظام المالي. وفي هاليفاكس، اقترح الرؤساء مجموعة كاملة من المبادرات الرامية إلى تعزيز النظام المالي العالمي، مع إيلاء اهتمام خاص لدور صندوق النقد الدولي. وإننا نرحب بشدة بتنفيذ هذه المبادرات:

• يجري تنفيذ تحسين نظام الإشعار المبكر؛ إذ عززت قدرات صندوق النقد الدولي في مجال المراقبة؛ ووضع صندوق النقد الدولي معايير لنشر البيانات الاقتصادية والمالية في حينها، ويجري حالياً الاشتراك على أساس طوعي.

• لتحسين الاستجابة للآزمات، أنشئت في صندوق النقد الدولي آلية للتمويل في حالات الطوارئ تستهدف التعجيل بالاجراءات؛

• نرحب بالاتفاق المبدئي المتوصل إليه بشأن مضاعفة الموارد المتاحة حالياً لصندوق النقد الدولي في إطار ترتيبات الاقتراض العامة. وستضم هذه الترتيبات مجموعة أكبر من البلدان التي تتوفر لديها القدرة على دعم النظام النقدي الدولي. وإننا نرحب بهذا التقاسم للمسؤوليات النقدية؛ وبذا، نكيف تعاوننا وفقاً للظروف الاقتصادية الجديدة؛

• نرحب بتقرير الفريق العامل التابع لمجموعة العشرة بشأن حل أزمات السيولة التي تعاني منها الدول؛

• إننا نؤيد تماماً الاستعراض الحادي عشر الجاري لحصص صندوق النقد الدولي النسبية ضماناً لاستمرار توافر موارد كافية لدى الصندوق للوفاء بمسؤولياته الجارية. ونعتقد أنه من المهم أن يظل الصندوق مؤسسة قائمة على الحصص النسبية تتوفر لديه الموارد اللازمة للقيام بدوره الهام في النظام المالي العالمي.

المرفق الرابع

مؤتمر قمة ليون

المقررات المتعلقة بالبوينة والهرسك

ليون، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦

إننا نؤكد دعمنا لاتفاق السلام وإنشاء دولة البوينة والهرسك الديمقراطية القائمة على التعددية، المؤلفة من كيانين.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام على عاتق الطوائف المختلفة وزعمائها. وما لم يكن هناك التزام واشتراك نشط في إعادة بناء مجتمع مدني، لا يمكنهم أن يتوقعوا تحمل المجتمع الدولي والبلدان المانحة الرئيسية العبء الرئيسي لجهد التنفيذ والتعمير.

وإننا إذ نؤيد النتائج المعتمدة في مؤتمر تنفيذ السلام في فلورنسا، نتخذ المقررات التالية:

١ - الانتخابات والمؤسسات

- سنقدم مساهمة كبيرة في التحضير للانتخابات التي قررت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراؤها في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتحقيقا لهذه الغاية، سنزيد من المساعدة التي نقدمها إلى تلك المنظمة بجملة وسائل، من بينها المساهمة في نشر ٢٠٠٠ مراقب وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.
- يجب أن تقوم الأطراف كذلك بالدور المطلوب منها وأن تنفذ كل التزاماتها، بما فيها توفير حرية الانتقال وتكوين الجمعيات، وحرية وصول جميع المرشحين إلى وسائل الإعلام، واتخاذ ترتيبات فعالة لتمكين اللاجئين والمشردين من ممارسة حقوقهم في التصويت.
- نذكر بأنه وفقا للقرار ١٠٢٢ سيني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نظام الجزاءات في اليوم العاشر بعد إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة.
- نطلب تدعيم المساندة المقدمة من قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لعملية الانتخابات، بما في ذلك بتهيئة ظروف تكفل الأمن والأمان، وتقديم مساعدة سوقية، وتركيز موارد قوة التنفيذ حيثما يقتضي الأمر.

- نؤيد الممثل السامي فيما يضطلع به من أعمال تحضيرية مع الأطراف لأجل إنشاء المؤسسات الجديدة، وهي: الرئاسة الجماعية، ومجلس الوزراء، والبرلمان، والمحكمة الدستورية، والمصرف المركزي. وسنزود السلطات المقبلة بما يلزم من مساعدة دستورية وقانونية. ونوصي بتنسيق طول الفترة الأولى لعضوية المؤسسات في البوسنة والهرسك والكيانات، وذلك بالاتفاق داخل المؤسسات المعنية.

٢ - المحكمة الدولية لجرائم الحرب

- يقع على جميع الدول والكيانات التزام بموجب اتفاق السلام بأن تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة، بالعمل على اعتقال المتهمين بارتكاب جرائم. وينبغي أن يمثل أمام المحكمة في لاهاي للمحاكمة جميع الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاتهام رسمياً.

- إن وجود المتهمين بارتكاب جرائم حرب في منصب عام أو بذلهم أي محاولة للترشيح لمنصب انتخابي يعد انتهاكاً صريحاً لاتفاق السلام. وإننا نصر على تخلي السيد كارادزيتش فوراً وبصورة نهائية عن جميع الوظائف العامة وعلى عدم اشتراكه في اتخاذ أية قرارات حكومية. وينبغي له أن ينقل جميع سلطاته تماماً إلى القيادة الجديدة بالأسلوب المنصوص عليه في دستور جمهورية صربسكا. وينبغي للقيادة الجديدة لجمهورية صربسكا أن تبدي استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق السلام. ومن شأن هذا أن يجعل تدفق المساعدة المنصوص عليها فيه إلى جمهورية صربسكا أمراً ممكناً.

- إذ نذكر بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٠٢٢، بما فيه الأحكام المتعلقة بالجزاءات، نؤيد الممثل السامي وقائد قوة التنفيذ، وسنقوم حسب الاقتضاء بالتصرف وفقاً لتوصياتهما. وإننا على استعداد للنظر في تطبيق أحكام الجزاءات على أي من أطراف اتفاق السلم.

- واتساقاً مع هذا الالتزام من جانب الأطراف بالتعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب، فإننا نحثها جميعاً على تنفيذ قانون عضو واسع القاعدة.

٣ - خطة التدعيم

- إذ نحيط علماً باقتراح فرنسا الداعي إلى وضع خطة مدتها سنتان لتدعيم عملية السلام، نؤيد ما طلبه مجلس تنفيذ السلام، في فلورنسا يوم ١٤ حزيران/يونيه، من قيام مجلسه التوجيهي بإعداد برنامج عمل يبين أهداف خطة التدعيم المدني هذه ووسائلها وإطارها الزمني.

٤ - إعادة البناء

- تعد عملية إعادة البناء الاقتصادي أمراً حيوياً للسلم الدائم. وإننا نطلب إلى جميع المانحين أن يعجلوا بدفع التبرعات التي أعلنوها لعام ١٩٩٦ وأن يبذلوا قصارى جهودهم لصرف ٥٠ في المائة على الأقل من التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٦ قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٠٠ في المائة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧.
- ينبغي أن تقدم المساعدة الاقتصادية إلى جميع الأطراف في البوسنة والهرسك وفقاً لالتزامها بعملية السلام. وبعد إجراء الانتخابات بنجاح في ١٤ أيلول/سبتمبر، سيكون من الممكن اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر آخر للمانحين.
- نؤيد المشاريع التي تشجع على التعاون والمصالحة. ونطلب إلى الأطراف أن تضع هياكل وسياسات اقتصادية مشتركة، بما فيها مصرف مركزي وعملة جديدة، وسياسة جمركية موحدة، ونظام مدفوعات موحد، وتوزيع العائدات بصورة ملائمة بين الدولة والكيانات والكانتونات.
- في هذا الصدد، نتطلع إلى تعامل صندوق النقد الدولي مع البوسنة والهرسك بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح.
- إننا نؤكد تأييدنا الكامل للممثل السامي في ممارسته لدوره التنسيقي.
- إننا نصر على إيلاء أولوية عالية لعمليات إزالة الألغام، وإيواء اللاجئين، ومشاريع ايجاد فرص للعمل.

٥ - اللاجئون وسيادة القانون

- إننا نطالب بأن تكفل الأطراف إمكانية عودة اللاجئين والمشردين بحرية وفي أمان. ومن شأن العودة المبكرة للاجئين أن تساعد على تسارع انتعاش البوسنة والهرسك الاقتصادي.
- إننا ندعم الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك خطتها لعودة اللاجئين. وتنفيذ هذه الخطة يتطلب زيادة التبرعات.
- سيتعين أن تبدي قوة التنفيذ اليقظة دائماً فيما يتعلق بحرية الانتقال.

- من المنتظر أن يشجع برنامج إعادة البناء على عودة اللاجئين. وإننا نوصي بإعطاء أولوية لـ ١٩ منطقة مستهدفة في ٨ أقاليم في البوسنة والهرسك تيسيرا لعودة ١٨٥ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية هذا العام.

- لا بد من تسوية مسألة حقوق الملكية بصورة عاجلة.

- تعزيزا لسيادة القانون، فإننا على استعداد لتقديم مساعدة قانونية تقنية. وسنكفل زيادة الوسائل المتاحة لقوة الشرطة الدولية وتعزيز فعاليتها.

٦ - المسائل الإقليمية والأمنية

- إننا نشدد على ضرورة احترام الجدول الزمني الذي حدده اتفاق مراقبة الأسلحة الموقع في فلورنسا في ١٤ حزيران/يونيه. وسنزود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوسائل اللازمة للتحقق من اتفاق مراقبة الأسلحة، كما سنراقب تنفيذه بكل اهتمام.

- يجب إحراز تقدم أسرع نحو حل مسألة بركو، بدءا بموافقة الأطراف مبكرا على محكم ثالث. ونحن نحث الأطراف على التوصل إلى حل في أسرع وقت ممكن.

- نؤيد المبادرات التي تستهدف تعزيز الاستقرار، وحسن الجوار، والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق أوروبا.

- نطلب أن تسرع الأفرقة العاملة في عملها المتعلق بالطوائف والأقليات القومية والاثنية، وبمسائل الخلافة، ونطلب إلى الدول المعنية أن تتعاون معها تعاوننا تاما.

٧ - ينبغي تنفيذ هذه المقررات في إطار الهياكل التي أنشأها اتفاق السلام.

المرفق الخامس

مؤتمر قمة ليون لمجموعة السبعة

إعلان بشأن الإرهاب

ليون، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦

في أعقاب الهجوم الخسيس الذي وقع في الظهران، وأودى بحياة عدد كبير من المواطنين الأمريكيين وأصاب المئات من الأبرياء بجراح، ندين نحن، البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة، هذا العمل الوحشي غير المبرر ونعرب عن تضامننا القلبي مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في محنتهما البشعة. وإننا نشيد بذكرى الضحايا ونعرب عن أحر تعازينا لأسرهم، وكذلك للشعبين الأمريكي والسعودي. وإننا ندين أيضا الأعمال الارهابية الأخرى التي وقعت مؤخرا.

إن هذه المآسي إنما تقوي قناعتنا بأن الارهاب يمثل تحديا رئيسيا لجميع مجتمعاتنا ودولنا اليوم. ونؤكد من جديد إدانتنا المطلقة للارهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن مرتكبيه أو دوافعه. فالارهاب جريمة شائنة، ويجب ألا يكون هناك أي عذر يحول دون تقديم مرتكبيها إلى العدالة أو أي استثناء يعفيهم من ذلك.

وإننا نعلن عزمنا المشترك على توحيد جهودنا، ونعلن تصميمنا على مكافحة الارهاب بجميع الوسائل القانونية. واتساقا مع مبادئ العمل التوجيهية التي اعتمدها الثمانية في أوتاوا، نحث جميع الدول بقوة على عدم تقديم أي نوع من الدعم إلى الارهابيين. وإننا نكرس جهودنا من جديد وندعو الآخرين إلى الوقوف معنا في جهودنا الرامية إلى إحباط أنشطة الارهابيين وأعاونهم، بما فيها جمع الأموال، والتخطيط للأعمال الارهابية، والحصول على الأسلحة، والدعوة إلى العنف، والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لخطر استخدام المواد النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلا عن المواد السمية، في الأغراض الارهابية.

إننا نعتبر أن مكافحة الإرهاب هي أولويتنا المطلقة، ونكرر التأكيد على ضرورة التزام جميع الدول بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن شأن تنفيذ الكثير من التوصيات التي سينظر فيها الثمانية غدا أن يعزز قدرات سلطات إنفاذ القانون في بلادنا على العمل معا لمكافحة الارهاب. وإننا عازمون على أن نفعل أكثر من ذلك: أن نقوم، بالتعاون مع جميع الدول، بدراسة وتنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تعزيز قدرة المجتمع الدولي على دحر الارهاب. وتحقيقا لتلك الغاية، قررنا أن يعقد في باريس، في تموز/يوليه، اجتماع وزاري للنظر في اتخاذ مزيد من الاجراءات والتوصية بها.

— — — — —